

## القواطع والاجتهاد في ضوء الكتاب والسنة

د. عبد الوهاب بن لطف الديلمي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك - كلية الآداب - جامعة صنعاء

### المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه،  
أما بعد :

فإن علم أصول الدين من أشرف العلوم لتعلقه بمعرفة الله عز وجل، وما يترتب عليها من الأمور القطعية التي لا مجال للعقل البشري للخوض فيها أو معرفة كنهها وحقيقتها كالعالم بحقيقة الذات الإلهية وحقيقة الصفات، وقد خط لنا القرآن منهجاً في التعامل مع هذه الغيبيات وغيرها من مسائل العقيدة التي لا مجال للخوض في تفاصيلها، فمن سار على منهج الله هدي إلى صراط مستقيم، ومن تخبطت به الأهواء وتشعبت به المذاهب بعيداً عن منهج القرآن والسنة في التعاطي مع أمور الغيب حار في دياجير الجهالة والعمى.

بيد أن الله عز وجل لم يجعل العقل جامداً لا نفع فيه؛ بل دفعه إلى تلقي المعارف الدنيوية وترك له حيزاً واسعاً للنظر في الأمور التي تحتل وجوهاً عدة مما لا نص فيه، ولا قطع في حكمه، ومن هنا اختلف المختلفون وظهرت المذاهب الإسلامية لتستوعب ثمرة أعمال العقل البشري فيما يعود عليه بالنفع وفيما هو في مقدوره.

ولذا فإن هذا البحث جاء ليناقد بعض القواطع والظنيات بسبب ما يحصل من خلط بين ما هو قطعي لا مجال للجهد البشري فيه كحقيقة الألوهية وعصمة الأنبياء في الوحي، والعبادات المحضة غير معقولة المعنى، وما اتفق عليه

عقلاء المسلمين من عدالة أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبيان حكم النيل منهم والطعن في عدالتهم، وبين ما هو ظني مما يجوز فيه الاجتهاد، والحديث عمن يحق له الاجتهاد، وما يجوز وما لا يجوز فيه الاجتهاد، وما يورثه التقليد المذموم من غلبة الأهواء على اتباع الدليل، ثم ختمت البحث بذكر بعض آداب العلماء والدعاة فيما تختلف فيه العقول ويسوغ فيه الاختلاف، لنقف في القواطع عند حدود النص، وفي الظنيات مندوحة في الاجتهاد والرأي بما لا يعود على قطعي بالنقض والإلغاء.

والله نسأل التوفيق والسداد إلى ما يحبه ويرضاه.

## حقيقة الألوهية

إن العقل البشري القاصر بمداركه، وعلومه، وبمدها المحدود، عاجز عن إدراك كنه حقيقة الذات الإلهية، وحقيقة صفاتها، فهو لذلك لا يستطيع معرفة أي شيء من ذلك بأي وسيلة من الوسائل المتاحة له، إلا أن يرجع في معرفة ذلك إلى ما جاءت به رسل الله عليهم الصلاة والسلام، الذين بلغوا الوحي عن الله، وتلقوا علومهم عن طريق الوحي الإلهي سواء فيما يتعلق بذات الله تعالى أو صفاته، أو أسمائه، أو أفعاله، أو ما يجوز عليه وما لا يجوز، والرسول عليهم الصلاة والسلام، لا يستطيعون أن يتعدوا حدود ما أوحى إليهم، لا سيما في الأمور المتعلقة بالله تعالى، ولذلك جاءت سورة الإخلاص توضع حداً للخوض في الذات الإلهية، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن اليهود جاءت إلى النبي ﷺ منهم كعب بن الأشرف، وحيي بن أخطب. فقالوا: يا محمد صف لنا ربك الذي بعثك؟ فأنزل الله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢) لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝ (٤)﴾<sup>(١)</sup>.

قال ابن أبي العز - في شرح الطحاوية -: " فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بمشرف المعلوم، ... وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة... ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولن أجابهم مبشرين، ولن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله..."<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور ٦٦٩/٨، وابن عدي في الكامل ٢٥٢/٤، والبيهقي في الأسماء والصفات، ٣٨/٢، حديث رقم (٦٠٦). وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٥٦/١٣ "إسناده حسن".

(٢) شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ٦٥/١.

ولما أغرق أصحاب "علم الكلام" فيما لا مجال للعقل الخوض فيه، وحُكِّمَت العقول فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، تاهت، وانتهت إلى الحيرة، وندم كثيرٌ منهم على ما صنعوا، ولذلك ذم علماء السلف هذا العلم، فقد روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: "من طلب الدين بالكلام تزندق.." <sup>(١)</sup> وعن الشافعي رحمه الله أنه قال: "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام" <sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي - في العقيدة الطحاوية - "فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصايف المعرفة، وصحيح الإيمان" <sup>(٣)</sup>.

ونقل شارح الطحاوية عن أبي حامد الغزالي - من كتابه: إحياء علوم الدين - قوله: "فإن قلت فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه؟

فاعلم أن للناس في هذا غلواً وإسرافاً في أطراف، فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وأن العبد أن يلقي الله بكل ذنب - سوى الشرك - خير له من أن يلقيه بالكلام. ومن قائل: إنه فرض، إما على الكفاية، وإما على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال، وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله. قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان، وجميع أهل الحديث من السلف..."

(١) المرجع السابق: ١١٩/١ - ١٢٠.

(٢) المرجع السابق: ١١٩/١ - ١٢٠.

(٣) المرجع السابق: ٣٠٧/١.

ثم قال: فإن قلت: فما المختار عندك فيه؟ فاعلم أن الحق فيه أن إطلاق القول بزمه في كل حال أو بحمده في كل حال خطأ، بل لا فيه من التفصيل... فنقول: إن فيه منفعة وفيه مضرة، فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحلّه حرام.

أما مضرته: فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، فذلك ما يحصل في الابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص، فهذا ضرره في الاعتقاد، وله ضرر آخر في تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة، وتثبيتته في صدورهم، بحيث تتبع دواعيهم، ويشد حرصهم على الإصرار عليه... ثم قال: وأما منفعته: فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفة ما هي عليه، وهيهات، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ولعلّ التخييل والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف... فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قلّاه بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم آخر تناسب نوع الكلام؛ وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ أبو الحسن الندوي: "إن أجل علم أخذ عن الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه معرفة الله، وعلم ذاته وصفاته وأفعاله، وذلك علم يختص بالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - إذ هو علم ليست له وسائل وآلات، ومعلومات أولية وتجارب عند البشر، ولا يتأوله القياس<sup>(٢)</sup>، ولا يفيد فيه الذكاء والفتنة، لفقدان أساس القياس، وتعالى الله عن الأشباه والنظائر، لسموه وتقده وتزهره

(١) المرجع السابق، ٣٠٩/١ - ٣١١، وانظر: إحياء علوم الدين ٩٤/١ - ٩٧ بشيء من الاختصار والتصرف.

(٢) والذي يستعمل في حق الله تعالى من أنواع القياس: هو قياس الأولى: وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فالله تعالى أولى به. انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ١٢٢/١.

عن التشبه والتمثل، ولبعده عن كل ما عرفه البشر وألفه وجربه في عالم الحس والمادة، لأنه ليس حلبة تجري فيها جياذ العقول، وتتسابق فيها عتاق العلم والتجربة.

وكان أجل علم تتوقف عليه سعادة البشر، إذ هو الأساس للعقائد والأعمال والأخلاق والمدنيّة، وهو الذي يعرف به الإنسان نفسه، ويفك لغز الكون، ويكشف عن سر الحياة، وبه يعين الإنسان مركزه في هذا العالم، وينظم علاقاته واتصالاته بين جنسه، ويضع منهاج حياته، ويحدد غايته، في ثقة وبصيرة، ووضوح ويقين...

### وكان الناس في الوصول إلى معرفة ذلك فريقين:

١- فريق اعتمد في ذلك على الأنبياء والرسل وعلومهم - عليهم الصلاة والسلام - الذين أكرمهم الله بالنبوة، وخصهم بمعرفته وتكليمه ورسالاته، وجعلهم واسطة بين الحق والخلق، في معرفة ذاته وصفاته وطرق مرضاته، وأفردهم باليقين الذي ليس فوقه يقين... فقال: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَيَكُوْنَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [الأنعام: ١٧٥] وقال قائلهم - وقد نازعه قومه في ذات الله وصفاته من غير علم يملكونه أو نور يحملونه ﴿أَتَحْكُمُوْنَ فِي ٱللّٰهِ وَقَدْ هَدٰىنَّ﴾ [الأنعام: ١٨٠].

٢- وفريق اعتمد في ذلك على ذكائه وعلمه وتجاربه ومواهبه، وأطلق عنان العقل، وأركض جواد القياس، وتناول ذات الله وصفاته بالدراسة والبحث والتحليل والتجربة، بوصفه مادة كيميائية، أو قوة طبيعية، أو طاقة

نباتية، وقالوا: هو كذا وليس كذا، وكان قولهم: ليس كذا<sup>(١)</sup>، أكثر من قولهم: هو كذا، والنفي دائماً - إذا فقد اليقين وعدم النور - أسهل من الإثبات والتقدير، فجاءت فلسفتهم الإلهية - كما سموها - آراء متضاربة، وتخمينات ما أنزل الله بها من سلطان، ولم يقم عليها دليل أو برهان، ولم تؤيدها تجربة أو وجدان.

وكان في مقدمة هذا الفريق وعلى رأسه: اليونان، الذين عرفوا من قديم الزمان بالذكاء المفرط، والقريحة الوقادة، والفلسفة العميقة، والشعر البليغ، والفن الرفيع، ولم يكن هذا - علم الإلهيات - مجال شيء من ذلك، ولا يتصل به بنسب قريب أو بعيد، فجاهدوا في غير جهاد، ومشوا بين شوك وقتاد: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَهَا وَمَنْ لَّنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَلَمْ يَكُنْ نُورٌ﴾ [النور: ٤٠] ليس معهم نور يهديهم أو دليل يرشدهم، أو تجربة سابقة تأخذ بيدهم، أو مقدمات ومعلومات أولية يتوصلون بها إلى المجهول...

وقد قلدهم عامة النظائر والباحثين من الأمم - غير الهند التي عرفت بفلسفاتها الوثنية الخاصة - وخضعوا لها تقليداً... وهذا داء البشر القديم، إذا خضعوا لأحد في شيء خضعوا له في جميع الأشياء.

ولا يستغرب ذلك عن الأمم التي أفلست في ثروتها الدينية من القيم وضيعت الهدى والنور، ولكنه غريب من علماء المسلمين الذين أكرمهم الله بالرسالة

(١) أشار شارح الطحاوية إلى أن النفي لا يأتي في صفات الله تعالى، إلا لإثبات كمال ضده، وإلا فالنفي الصرف لا مدح فيه، ولهذا لا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله إلا مفصلاً، والنفي - غالباً - مجملاً، عكس طريق أهل الكلام المذموم. انظر: شرح الطحاوية: ١٠٨/١.

المحمدية - على صاحبها الصلاة والسلام - والكتاب الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ

يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

فخضع كثير منهم لهذه الفلسفة، وبدأوا يبحثون فيها بوصفها علماً قائماً على المسلمات والحقائق والتجارب وسلموا كثيراً من متخيلاتهم ومفروضاتهم، وأخضع كثير منهم - حباً للإسلام تارة وضعفاً منهم أخرى - الآيات القرآنية أو أولوها تأويلاً شديداً، وفسروها تفسيراً يطابق ما ثبت وتقرر في الفلسفة اليونانية الإلهية.

وكان أكثر ما دُهِوا به، وأُتوا من قبله هو "اللوازم الفاسدة" التي يجب أن ينزعه عنها "واجب الوجود"<sup>(١)</sup> ففروا من إثبات كثير من الأسماء والصفات والأفعال، لأنها يلزم منها ما يختص بالحدث، ويثبت ما به الجسم وما ينزعه عنه "القديم"<sup>(٢)</sup> كل ذلك قياساً على الإنسان وعلى تجاربهم المحدودة، إذ لا يتصور ولم يجرب وجود هذه الصفات إلا بهذه اللوازم، وفاتهم أنها صفات إلهية يمكن وجودها بغير هذه اللوازم، وهكذا مال فريق منهم إلى نفي الصفات، وكان

(١) جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، في الفتاوى: ٣٥٢/٥ ما يدل على جواز إطلاق لفظ "واجب الوجود" ولفظ "القديم" على الله تعالى، حيث قال: - راداً على من ينفي صفات الله تعالى - "ومن المعلوم أنه لا بد من موجود قديم واجب بنفسه، يتمتع عليه العدم، فإن الموجود: إما ممكن ومحدث، وإما واجب وقديم، والممكن المحدث لا يوجد إلا بواجب قديم، فإذا كان ما يستدل به على نفي الصفات الثابتة يستلزم نفي الموجود الواجب القديم، ونفي ذلك يستلزم نفي الموجود مطلقاً، علم أن من عطل شيئاً من الصفات الثابتة بمثل هذا الدليل، كان قوله مستلزماً تعطيل الموجود المشهود" انتهى، جاء هذا رداً على من ينفي: النزول والاستواء ونحو ذلك.

(٢) روى أبو داود في سننه، ١٢٧/١، برقم (٤٦٦) في الصلاة عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه كان إذا دخل المسجد قال: "أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم..." والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود برقم (٤٤١ - ٤٦٦)، وجوده عبد القادر الأرناؤوط في هامش جامع الأصول ٣١٦/٤، ونقل تحسينه عن النووي وابن حجر. وأما شارح الطحاوية، فأنكر أن يكون "القديم" من أسماء الله الحسنى، قال - عن العرب -: "لم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم..." ١١٤/١، ومع ذلك فإنه - أعني شارح الطحاوية - وصف الله تعالى بالقديم. انظر: ١٢٢/١، والله أعلم.



أحسنهم حالاً من تأولها أو فسرها تفسيراً كاد يؤدي إلى التعطيل، وفاتت أو كادت تفوت حكمة الصفات.

ومشى كثير على هذا الدرب، على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم، وتكوّن علم الكلام وتضخم، وكان المسلمون في حاجة إلى من يؤسس عقيدته وتفكيره على ما ثبت من الكتاب والسنة، وآمن به السلف، ويجعله الأساس، وينظر في الفلسفة وغير الفلسفة بوصفها علماً يناقش ويبحث فيه وينكر بعضه ويؤخذ بعضه، ويستعرضه استعراضاً علمياً حراً، لا تقليد فيه ولا استسلام، ولا يأخذ من مفروضات الفلاسفة اليونانيين ومقلديهم ومستلزماتهم، إلا ما قام عليه الدليل ورجح في ميزان العلم، ولا ينظر إلى أرسطو طاليس وأضرابه كآلهة أو أنبياء معصومين عن الخطأ، وكان المسلمون في حاجة إلى نوابغ مستقلين في التفكير، مجتهدين متمسكين... يجمعون بين العلم الواسع العميق للكتاب والسنة، والنظر الدقيق والعلم الغزير للمناهج الكلامية والمذاهب الفلسفية، ويواجهون الفلسفة وآراء الفلاسفة القدماء وجهاً لوجه يؤمنون بالقرآن كما أنزل، ويؤمنون بالله كما وصف نفسه، من غير تحريف ولا تأويل، ويفسرون ذلك كله تفسيراً يقره العقل والمنطق، ويؤيده العلم والبرهان.

وكان من هؤلاء المؤمنين الثائرين على الفلسفة ومفروضاتها وتهويلاتها، والمؤمنين بكتاب الله ووصف الله نفسه ظاهراً وباطناً علماء: "ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"<sup>(١)</sup> ولم يخل منهم عصر، وكان منهم ومن أشهرهم شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، فقد جمع - كما شهد به أعلام هذه الأمة ونطقت به

(١) رواه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح، ٨٢/١، برقم (٢٤٨) وذكر الشيخ الألباني أن الحافظ العلائي صحح بعض طرقه، كما صححه الإمام أحمد، ولفظ الحديث: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين" ورواه أيضاً ابن كثير في البداية والنهاية: ٣٢٧/١ وابن الجوزي في زاد المسير: ٣٠٥/٥ والقرطبي في التفسير: ٣٦/١.

كتبه - بين الإيمان القوي بكل ما جاء به الرسول - ﷺ - ونطق به الكتاب، والاعتناء بعقيدة السلف الصالح، والاطلاع الواسع على ما دون في صحائف هذه الأمة في الماضي، والعلم الدقيق العميق لفلسفة اليونان ومنطقهم، والمذاهب التي نشأت في الإسلام بتأثير الفلسفة اليونانية في قليل أو كثير، والنقد القوي الحر الجريء لمناهجها وبحوثها، وقد رزق تلميذاً وخليفة على إثره، مشى وشرح ما أبهمه، وجمع ما نشره، وأكمل ما بدأه، وهو العلامة ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) <sup>(١)</sup>.

## عصمة الأنبياء

### مدخل:

لما كانت الغاية من خلق الجن والإنس هي عبادة الله تعالى، في حين أن الله عز وجل لم يأذن لأحد في أن يشرع للخلق ما يتعلق بتحقيق هذه الغاية، كما أنه تعالى لم يكل أمر عبادته إلى كل فرد بأن يعبد الله تعالى على النحو الذي يريده الإنسان نفسه، بل جعل ذلك حقاً خاصاً به، بحيث لا يعبد إلا بما شرع في كتابه أو على لسان رسوله فكل عبادة مرهون قبولها بتوافر أمرين فيها: الإخلاص والموافقة للشرع. من أجل ذلك كله، فإن الله سبحانه اصطفى من خلقه من يقوم بمهمة التبليغ عنه واختارهم من بين سائر الخلق، وتولى رعايتهم والعناية بهم، حتى تتحقق فيهم الأهلية الكاملة للقيام بهذه المهمة الجسيمة، فهم الوسطة بين الله سبحانه وبين خلقه، وعن طريقهم يتلقى العباد التكالييف الشرعية، وبهم يُقتدى، لأنهم الذين يعرفون الناس - من خلال سلوكهم - كيفية تطبيق وحي الله، فصاروا بذلك حجة على الخلق، من أجل ذلك، كان كل واحد منهم هو الإنسان الكامل، الذي اجتمع فيه مالم يجتمع في غيره، وبعبارة

(١) معارج القبول، للحكمي، ٢٠٣/١.

أخرى: اجتمع في كل منهم الكمالات البشرية وفي شأنهم قال عزوجل: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ٢٤].

ولما ذكر جل شأنه عدداً من الأنبياء، قال في إثر ذلك:

﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْتَهُمْ وَهَدَيْتَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٨٧) ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٨٨) أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوْا بِهَا بِكَفِرِيكَ (٨٩) أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (٩٠)﴾ [الأنعام: ٨٧ - ٩٠].

وفي موطن آخر - بعد أن ذكر عدداً منهم وأثنى عليهم - قال عنهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذِ انْتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨].

وقال أيضاً عقب ذكر طائفة منهم في مكان آخر: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وقاموا بتبليغ رسالات ربهم، وهو سبحانه شاهد عليهم مؤيد لهم بالمعجزات وبالنصر وبأخذ المكذبين لهم بالعذاب العاجل، حتى قال منزهاً لهم عن التقول عليه أو الدعوة بغير ما أمروا به: ﴿مَا كَانَ لِلْبَشَرِ أَنْ يُوتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (٧٤) وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (٧٥)﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠].

ويقول عن عبده ورسوله وخاتم أنبيائه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ﴾ (٤٤) ﴿لَا خَذَانَمَهُ بِالْيَمِينِ﴾ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]؛ لذلك كله كان لا بد أن تتميز هذه الصفوة المختارة عمّا يقع فيه غيرها من الذنوب، وتكون محلّ إكبار وإعجاب عند المدعوين؛ لأنها في مكان القدوة والأسوة.

قال العلامة عبد الرحمن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ):

"المقصد الخامس: في عصمة الأنبياء: أجمع أهل الملل والشرائع على عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة، وما يبلغونه عن الله، وفي جواز صدوره عنهم على سبيل السهو والنسيان خلاف:

فمنعه الأستاذ<sup>(١)</sup>، وكثير من الأئمة لدلالة المعجزة على صدقهم، وجوزه القاضي<sup>(٢)</sup>، مصيراً منه إلى عدم دخوله في التصديق المقصود بالمعجزة. وأما سائر الذنوب فهي إما كفر أو غيره.

أما الكفر: فأجمعت الأمة على عصمتهم منه، غير أن الأزارقة - من الخوارج - جوزوا عليهم الذنب، وكل ذنب عندهم كفر، وجوز الشيعة إظهاره تقية، وذلك يفضي إلى إخفاء الدعوة، إذ أولى الأوقات بالتقية وقت الدعوة، للضعف وكثرة المخالفين.

وأما غير الكفر: فإما كبائر أو صغائر، وكل منهما إما عمداً، وإما سهواً، أما الكبائر عمداً فمنعه الجمهور، والأكثر على امتناعه سمعاً، وقالت المعتزلة: - بناء على أصولهم - يمتنع ذلك عقلاً، وأما سهواً فجوزه الأكثرون. وأما الصغائر عمداً: فجوزه الجمهور إلا الجبائي، وأما سهواً، فهو جائز اتفاقاً، إلا الصغائر الخسية<sup>(١)</sup>، كسرقة حبة، أو لقمة.

(١) هو أبو إسحاق الإسفراييني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفى عام: ٤١٨هـ.

(٢) هو أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم المتوفى عام: ٤٠٣هـ.

وقال الجاحظ: بشرط أن ينبهوا عليه، فينتهوا عنه، وقد تبعه فيه كثير من المتأخرين، وبه نقول، هذا كله بعد الوحي.

وأما قبله فقال الجمهور: لا يمتنع أن يصدر عنهم كبيرة، إذ لا دلالة للمعجزة عليه، ولا حكم للعقل؛ وقال أكثر المعتزلة: تمتنع الكبيرة، وإن تاب منها لأنه يوجب النفرة وهي تمنع عن اتباعه، فتفوت مصلحة البعثة، ومنهم من منع عما ينفر مطلقاً، كعهر الأمهات، والفجور في الآباء، والصغائر الخسية، دون غيرها. وقالت الروافض: لا يجوز عليهم صغيرة ولا كبيرة فكيف بعد الوحي؟<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: "اختلف العلماء.. هل وقع من الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - صغائر من الذنوب يؤاخذون بها، ويعاتبون عليها، أم لا - بعد اتفاقهم على أنهم معصومون من الكبائر، ومن كل رذيلة فيها شين ونقص إجماعاً. وعند القاضي أبي بكر<sup>(٣)</sup> وعند الأستاذ أبي إسحاق<sup>(٤)</sup>: أن ذلك مقتضى دليل المعجزة، وعند المعتزلة: إن ذلك مقتضى دليل العقل على أصولهم - فقال الطبري وغيره من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين: تقع الصغائر منهم خلافاً للرافضة حيث قالوا: إنهم معصومون من جميع ذلك، واحتجوا بما وقع من ذلك في التنزيل، وثبت من متصلهم من ذلك في الحديث، وهذا ظاهر لا خلاف فيه، وقال جمهور من الفقهاء من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي: إنهم معصومون من الصغائر كلها، كعصمتهم من الكبائر أجمعها، لأننا أمرنا باتباعهم في أفعالهم وآثارهم

(١) هي الصغائر التي تلحق فاعلها بالأراذل والسفل والحكم عليه بالخسة ودناءة الهمة. انظر: المواقف لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ٤٢٧/٣.

(٢) المواقف لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ٤١٦/٣، وقد تركت بقية كلامه لإيفاء ما تم نقله بالغرض.

(٣) أبو بكر الباقلاني، تقدم.

(٤) أبو إسحاق الإسفراييني، تقدم أيضاً.

وسيرهم أمراً مطلقاً من غير التزام قرينة، فلو جوزنا عليهم الصغائر لم يمكن الاقتداء بهم، إذ ليس كل فعل من أفعالهم يتميز مقصده من القرية والإباحة، أو الحظر، أو المعصية، ولا يصح أن يؤمر المرء بامتنال أمر لعله معصية لا سيما على من يرى تقديم الفعل على القول إذا تعارضا من الأصوليين: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: واختلفوا في الصغائر؛ والذي عليه الأكثر أن ذلك غير جائز عليهم، وصار بعضهم إلى تجويزها، ولا أصل لهذه المقالة، وقال بعض المتأخرين - ممن ذهب إلى القول الأول - :

الذي ينبغي أن يقال: إن الله تعالى قد أخبر بوقوع ذنوب من بعضهم، ونسبها إليهم وعاتبهم عليها، وأخبروا بها عن أنفسهم وتصلوا منها، وأشفقوا منها وتابوا، وكل ذلك ورد في مواضع كثيرة لا يقبل التأويل جملتها، وإن قبل آحادها، وكل مما لا يزري بمناصبهم، وإنما تلك الأمور التي وقعت منهم على جهة الندور، وعلى جهة الخطأ والنسيان أو تأويل دعا إلى ذلك، فهي بالنسبة إلى غيرهم حسنات، وفي حقهم سيئات بالنسبة إلى مناصبهم وعلو أقدارهم، إذ قد يؤخذ الوزير بما يثاب عليه السائس، فأشفقوا من ذلك في موقف القيامة، مع علمهم بالأمن والأمان والسلامة، قال: وهذا هو الحق، ولقد أحسن الجنيدي<sup>(١)</sup> حيث قال: حسنات الأبرار سيئات المقربين، فهم - صلوات الله عليهم - وإن كانت النصوص قد شهدت بوقوع ذنوب منهم، فلم يخل ذلك بمناصبهم، ولا قدح في رتبهم، بل تلافاهم واجتباهم وهداهم ومدحهم وزكاهم واختارهم واصطفاهم، صلوات الله عليهم وسلامه<sup>(٢)</sup>.

(١) هو الجنيدي بن محمد بن الجنيدي البغدادي، أبو القاسم، المتوفى عام: ٢٩٧هـ.

(٢) تفسير القرطبي: ٢٥٥/١١.

وقال الشيخ محمد رشيد رضا: "وكان لابد من إرسال الرسل، ذلك أن موضوع رسالتهم المقصود بالذات، أو القصد الأول؛ ثلاثة أمور، لا تستقل معارف البشر المكتسبة بحواسهم وعقولهم، ولا يذعنون فيها إلا لأمر ربهم وخالقهم.

أحدها: الإيمان بالغيب، ورأسه توحيد الله، وصفاته، وآياته الدالة على كماله وتنزهه عن النقص، وما يجب من عبادته وشكره وذكره، الذي هو أعلى ما تتركى به النفس، وتتطهر من أدران مساوئها، وتصل إلى الكمال المستعدة له بفطرتها، ويليه الإيمان بملائكته، وما يناط بهم من الوحي، والنظام في الخلق والأمر، ويجب الوقوف في ذلك عندما ورد به النص. وكذا ما أخبر به الأنبياء عن الجن والشياطين وغير ذلك من الغيبات..

ثانيها: ما يجب اعتقاده من البعث بعد الموت، والحساب والجزاء على الإيمان والأعمال، وهو أكبر البواعث. بعد الإيمان بالله ومعرفته - على اتباع ما شرعه من اتباع الحق، وإقامة العدل، وأعمال البر والخير، والصدود عن أضدادها.

ثالثها: وضع حدود وأصول للأعمال التشريعية والتي لا مجال للأراء والأهواء فيها، لتكون جامعة للكلمة، مانعة من التفرقة، متبعة في السر والعلانية...

وإذا كان إرسال الأنبياء إلى البشر لأجل هدايتهم إلى تزكية أنفسهم بما تصلح به أحوالهم في دنياهم، ويستعدون به لحياة أعلى من هذه الحياة الدنيا في نشأة أخرى، فلا يتم هذا الغرض، ولا تتحقق هذه الحكمة إلا إذا كان هؤلاء الأنبياء أهلاً لأن يقتدى بهم في أعمالهم وسيرتهم، والتزام الشرائع والآداب التي يبلغونها عن ربهم، ومن ثم قال العلماء: بوجوب عصمة الأنبياء من المعاصي والردائل، وبالعالم بعضهم فيها، حتى قالوا بعصمتهم من الذنوب: الصغار كالكبائر قبل النبوة وبعدها، وخص بعضهم العصمة من الصفات بما كان باعته الخسة والدناءة"<sup>(١)</sup>.

(١) الوحي المحمدي: محمد رشيد رضا، ص ٤٨ - ٥٠ بتصرف واختصار.

"وإذا كان ما سبقت الإشارة إليه هو عمل الأنبياء عليهم من الله أفضل الصلاة والسلام - وتلك وظيفتهم فإنه لا يتم الغرض منها ولا تتحقق على تمام وجهها إلا إذا كانوا من الكمال وعلو المنزلة وسمو المقام في نفوس الناس بالدرجة التي تجعلهم أهلاً لأن يقتدى بهم في أعمالهم وسيرتهم، ويُلتزم ما يبلغون عن الله تعالى من الشرائع والآداب والأحكام.

ثم هم - فوق هذه الإمامة، وأكثر من هذه القدوة التي يلزم لها ذلك الكمال وعلو المنزلة - أشد الخلق صلة بالله تعالى، وأقربهم إليه بما نالوا من شرف تكليمه سبحانه وتعالى لهم وتنزيل وحيه عليهم، واختصاصهم بأن يكونوا سفراء إلى خلقه، وحملة الأمانة العظمى إلى عباده، والمبلغين عنه سبحانه الرسالة الإلهية والأوامر الكريمة، والهدى والرحمة، ﴿اللَّهُ يُصْطَفِي مَنِ الْمَلَكِ كَرُسُلًا وَمَنِ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] فلا غرو - إن كانوا من أجل هذا، ومن أجل غيره أكثر مما ذكرنا - صفوة خلق الله، وخلاصة عباده الذين اجتباهم وهداهم إلى صراطه المستقيم ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيمْهُدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠] ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا نَتَلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨] وإنه لتتجلى رحمة الله تعالى في أجلى مظاهرها وتبدو واضحة في أسمى معانيها في إرسال أولئك المصطفين الخيرة هداة مرشدين، ونصحاء مبلغين، ورحماء واعظين ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣].



وجل الله وتعالى أن يضع تلك الإمامة في غير موضعها ، وأن يلقي بأعباء تلك الأمانة العظمى على من لا يليق لها ، وأن يجعل حجته البالغة إلا فيمن يكون أولى بها فإنه العليم الخبير، العزيز الحكيم.

وإن مما لا يشك فيه عاقل أن الله العليم الخبير محال أن يتخذ رسولاً رجلاً تزدرية الأعين وتحقره القلوب، سلط - بوهن أخلاقه ، وحقارة نفسه ، وصغر همته - السنة الناس عليه بالطعن والإزاء ، فكيف يستطيع مثل هذا المهان المرذول أن يكون قدوة في مكارم الأخلاق وإماماً يهدي الناس إلى صراط ربهم العزيز الحميد؟ أو رجلاً متهماً في نسبه أو ناقصاً مشوهاً في خلقه وجسمه يجعل منه داعياً إليه بإذنه ، والدعوة تستلزم أن يكون للداعي من المهابة في النفوس والإجلال في القلوب والمنزلة الكريمة عند الناس وظهور الكمال الخلقي والخلقي حتى تخضع له الفطر السلمية والقلوب المستقيمة.

ومن أجل هذا بعث الله أنبياءه من أوسط قومهم نسباً وبرأهم من العيوب الجسيمة المشوهة وأعطاهم أكمل صفات الرجولة من الشجاعة وصدق العزيمة، وقوة الإرادة، وشدة البأس، وسعة الصدر، وحدة الذهن، وذكاء القلب، وطلاقة اللسان، وحلاوة المنطق، وما إلى ذلك مما يكون به المختار لرسالة ربه أكمل الرجال في قومه وقبيلته وأملأهم للأسماع والأبصار، وفي قول الله تعالى لصفوة خلقه محمد ﷺ - ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ولموسى عليه السلام ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلَوُضَعُ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] وقوله: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤٩] - ما يوضح بآتم أنواع الإيضاح شدة عناية الله تعالى بمن سبق في علمه أن سيتخذ رسولاً لخلقه، وسفيراً بينه وبين عباد، وليس ذلك - لعمر الله - خاصاً بمحمد ﷺ، ولا بموسى لشخصهما الكريمين، وإنما هو لكل واحد من أنبيائه، فإذا رجعت إلى القرآن الكريم

رأيت هذا في قصص الأنبياء بيئاً واضحاً: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [الشعراء: ١٠٧] ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١].

وعلى الأخص صفوة الأنبياء وأفضل المرسلين سيدنا محمد ﷺ الذي نشأه الله أطيب نشأة وأزكاها وأطهرها وأبرأها وأبعدها من كل نقیصة أو دنیة حتى كان زينة المجالس في قومه، ومرجع الأحكام وموئل الكرم ومثال عزة النفس، فكان موضع سرهم، وحلال مشكلاتهم وحرز أماناتهم، فما كان يدعى بينهم إلا بالأمين عليه الصلاة والسلام وحتى قالت له السيدة خديجة حين جاءه الوحي أول مرة وخاف على نفسه أن يعجز عن هذه الوظيفة: "إن الله لا يخزيك أبداً إنك لتحمل الكل وتقري الضيف وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق" (١).

وقال الإمام النووي في شرح مسلم في الكلام على حديث ضرب موسى للحجر حين عدا بثوبه، فخرج يعدو وراءه عرياناً، ويقول ثوبي حجر، وطفق ضرباً بالحجر يراه بنو إسرائيل فيتبين كذب افتراءهم عليه إنه آدر (٢)، قال النووي: ومن فوائد هذا الحديث ما قاله القاضي عياض وغيره: إن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين منزهون عن النقائص في الخلق والخلق، سالمون من العاهات والمعائب، قالوا: ولا التفات إلى ما قاله من لا تحقيق له من أهل التاريخ في إضافة بعض العاهات إلى بعضهم بل نزهم الله عن كل عيب وكل شيء يبغض العيون أو ينفر القلوب (٣). أهـ.

(١) انظر الرواية في البخاري، في من اغتسل عرياناً وحده ومن تستر فالتستر أفضل، ١٠٧/١، برقم (٢٧٤).

(٢) آدر: يفتح الهزة والدال، عيب في الرجل يقال: رجل آدر أي منتفخ الخصية. انظر: لسان العرب، لابن منظور، ١٥/٤.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، ١٢٧/١٥.

هذا ، وإن السبيل السوي والطريق الأقوم إلى معرفة أولئك الصفوة من خلق الله ، الذين سبقت لهم من الله الحسنى ، وسبقت لهم على أهل الأرض الأيادي البيضاء إنما هو كلام مصطفىهم ومختارهم ومجتبئهم وبياعثهم إلى الناس مبشرين ومنذرين. وهداة مهتدين ، ولقد قص الله في كتابه الكريم المنزل على خاتمهم وإمامهم محمد ﷺ من نبأ أولئك الأنبياء ما أبان عن جليل قدرهم وسامي مكانتهم وشريف مواقفهم في الذب عن دين الله الحق ، والصبر على ما لقوا من قومهم من أذى لا يصبر عليه ولا يطيقه إلا أولئك المرسلون الصادقون ، فحلوا من نفس رسول الله عليه وسلم ونفوس أصحابه وأتباعهم أكرم منزلة وأسمى مكانة وكانت لهم بهم أحسن قدوة. وذلك هو الذي قصد الله تعالى إليه وأراد به من هذه القصص ، وما زاد الرسول ﷺ ولا أصحابه عن هذا القدر الطيب النافع ، وما سمعنا عن أحد منهم أنه ناقش النبي ﷺ في كيف أكل آدم من الشجرة وكيف عصى ربه؟ وهذا القصص الذي هو أصرح شيء في وصف المعصية ، ولا ناقشوا الرسول ﷺ في غير آدم من الأنبياء على هذا المنحى الذي نحاه المتأخرون ، ولا والله ما كان أولئك الصحابة أقل معرفة لمكانة الأنبياء من أولئك المتأخرين ، ولا أقل احتراماً وإجلالاً لشأنهم من أولئك المتكلفين ما لا يعنيهم والداخلين فيما ليس من شأنهم ، وإنما هي القلوب السليمة ، والقلوب السقيمة.

فأما الصحابة فكانت قلوبهم على فطرتها السليمة بعيدة عن شكوك الشياطين وشبهاتهم فنزل عليها كلام الله برداً وسلاماً وسالت أوديتها بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ، وبقيت القلوب مفعمة بذلك العلم الصافي من أقوال الخلق وأهوائهم ، وكانوا كلما تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً على إيمانهم وهداية على هدايتهم ونوراً على نورهم ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] ، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُم

الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴿٧﴾ [الحجرات:

١٨ - ٧.]

وأما القلوب السقيمة فهي قلوب بعض المتأخرين الذين فتح عليهم الشيطان باباً واسعاً من فنون الجدل وكثرة القيل والقال والمماحكات اللفظية وأقوال أهل الكتاب من اليهود أشد الناس كراهية للأنبياء وتحقيراً لهم ومشاقة لهم وكفراً بهم وتقتيلاً.

فلما فتح الشيطان هذا الباب، وأسقم القلوب بهذه العلل أخذ يخادع أصحابها عن أنفسهم ويوهمهم أنهم لا يزالون على الهدى المستقيم وشغلهم بالمماحكات اللفظية عن المواعظ القلبية والهدايات الروحية فجرهم ذلك كله إلى مناقشة هذا القصص القرآني مناقشات بعيدة عن الهدى والصواب وخاضوا فيما لم يخض فيه الأنبياء وأتباعهم، بل فيما خاض فيه اليهود والنصارى وإخوانهم، وأخذوا يتخطون في سبيلهم تخطيط الأعمى الأصم على غير هدى ولا نور.

وإن أقرب فرق هذه الأمة إلى اليهود وأشدّها مشابهة في أخلاقهم وأقوالهم وقلوبهم وأعمالهم فرقة الروافض فإنهم زعموا العصمة لأئمتهم كعصمة الأنبياء أو أعظم وضلوا، فإنما فضيلة الأنبياء وعلو قدرهم بما وهبهم الله تعالى من العصمة والكمال بالرسالة والوحي ما لم يشاركهم فيه أحد ولا يساويهم فيه بشر آخر، وإلا لم يكن لهم فضل ولا مزية، وكانت القدوة بغيرهم مساوية للقدوة بهم، والأخذ عنهم كالأخذ عن غيرهم، وتلك هي سجية أهل الكتاب وعقيدتهم ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَبًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] وكانوا يكتبون لهم الكتاب بأيديهم ﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيُشْرَوْا بِهِ ثُمَّ قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وقد غلا جماعة فجعلوا معنى المعصية وردوا الأحاديث الصحيحة بجهلهم وغلوهم هذا إذ قالوا: إن النبي ﷺ لا يجوز عليه السهو ولا النسيان ظناً منهم أن هذا السهو معصية، وهذا من أبطل الباطل، وقال أبو محمد بن حزم في الملل والنحل: فإن قال قائل: فهلا نفيتهم عنهم السهو بدليل النذب إلى التآسي بهم؟ قلنا وبالله تعالى التوفيق: إنكار ما ثبت كإجازة ما لم يثبت سواء ولا فرق، والسهو منهم قد ثبت بيقين<sup>(١)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة: "وأما المسائل المتقدمة فقد شرك غير الإمامية فيها بعض الطوائف إلا غلوهم في عصمة الأنبياء فلم يوافقهم عليه أحد حيث ادعوا أن النبي ﷺ لا يسهو، فإن هذا لا أعلم أحداً يوافقهم عليه، اللهم إلا أن يكون من غلاة جهال النساك، فإن بينهم وبين الرافضة قدراً مشتركاً في الغلو وفي الجهل والانقياد لما لا يعلم صحته والطائفتان شبيهتان بالنصارى في ذلك، وقد تقرب إليهم بعض المصنفين من الغلاة في مسألة العصمة"<sup>(٢)</sup> أ.هـ.

وإنا لنعلم علماً ضرورياً أن أول من عرف الأنبياء وسمع أحاديثهم والحديث عنهم من هذه الأمة هم الصحابة رضي الله عنهم وبين ظهرانيهم نزل جبريل على النبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُمْ أَسْرَى حَتَّى يُنْزِلَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٦٧)</sup> لَوْلَا كُتِبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ [الأنفال: ٦٧ - ٦٨] ويشهدون رسول الله ﷺ. حين تنزل عليه هذه الآيات في أسرى بدر - يبكي هو وأبو بكر ويبكي عمر لبكائهما. وينزل جبريل على النبي ﷺ بقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾<sup>(٦٩)</sup> لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيَتَبَرَّعَ نِعْمَتَهُ.

(١) الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، ٢٣/٤.

(٢) منهاج السنة، لابن تيمية، ٤٥٣/٢.

عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ [الفتح: ١ - ٢] ويسمعون غير هذا من آيات القرآن الكريم من قصة زيد وزينب وأضرابهما وأشباههما ويسمعون قول النبي ﷺ: "ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا" <sup>(١)</sup> وقوله: "توبوا إلى الله فإني أتوب إلى الله في اليوم مائة مرة" <sup>(٢)</sup> وقوله: "اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي" <sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من أدعيته الكثيرة المشهورة في مثل هذا، يسمع الصحابة رضي الله عنهم كل هذا ولا يزدادون إلا حبا لهذا القائل ﷺ وتعلقاً به وطاعة له، حتى يجعلون صدورهم دون صدره، ويفدونهم بأنفسهم وكل غال ويبدلون في نشر دينه وملته؛ ويحملون أشق الصعاب في سبيل هذا طيبة به نفوسهم، لا يرون ذلك إلا سعادة ونعيماً حتى علت كلمة الله على كل كلمة، وأتم الله نوره وأتم على المسلمين نعمته.

ثم نرى أولئك المتكلفين الذب عن الأنبياء والدفاع عن عصمتهم والمسودين الصحف في محاولة تنزيههم لا يذكرون شيئاً بجانب أولئك الصحابة، لا في حب الأنبياء ولا في اتباعهم، ولا في جهاد أعدائهم ولا في بذل النفوس والأموال في سبيل مرضاتهم ونصرهم، أليس هذا من أعجب العجائب؟ <sup>(٤)</sup>

يقول شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: "إن الله تعالى لم يذكر عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا ذكر توبته فيه" <sup>(٥)</sup>

(١) رواه الترمذي في باب ما جاء في خطبة النكاح، برقم (١١٠٥) وصححه، والنسائي، في كيف الخطبة، ٥٢١/١، برقم (١٧٠٩)، وأحمد في مسنده، ٣٠٢/١، برقم (٢٧٤٩).

(٢) رواه مسلم ولفظه: «يا أيها الناس توبوا إلى الله، فإني أتوب في اليوم إليه مائة مرة» كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، ٢٠٧٥/٤، برقم (٢٧٠٢).

(٣) البخاري في الدعاء، باب قوله ﷺ: اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، ٢٣٥٠/٥، ومسلم برقم (٦٠٣٦).

(٤) وهو قول الرافضة. انظر: التفسير الكبير، للرازي، ٨/٣.

(٥) منهاج السنة، لابن تيمية، ٤١١/٢.

ولهذا كان الناس في عصمة الأنبياء على قولين: إما أن يقولوا بالعصمة من فعلها، وإما أن يقولوا بالعصمة من الإقرار عليها، لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة، فإن الأمة متفقة على أن ذلك معصوم لا يقر فيه على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة، ومدلول المعجزة.

وليس هذا موضع بسط الكلام في ذلك، ولكن المقصود هنا: أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا ذكر توبته كما ذكر في قصة آدم، وموسى، وداود، وغيرهم من الأنبياء.

وبهذا يجيب من ينصر قول الجمهور الذين يقولون بالعصمة من الإقرار- على من ينفي الذنوب مطلقاً، فإن هؤلاء من أعظم حججهم: ما اعتمده القاضي عياض<sup>(١)</sup> وغيره، حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي في الأفعال، وتجوز ذلك يقدر في التأسي.

فأجيبوا: بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه، كما أن النسخ جائز فيما يبلغونه من الأمر والنهي، وليس تجوز ذلك مانعاً من وجوب الطاعة، لأن الطاعة تجب فيما لم ينسخ، فعدم النسخ يقرر الحكم، وعدم الإنكار يقرر الفعل، والأصل عدم كل منهما.

ويوسف عليه الصلاة والسلام، لم يذكر الله تعالى عنه في القرآن أنه فعل مع المرأة ما يتوب منه أو يستغفر منه أصلاً، وقد اتفق الناس على أنه لم تقع منه الفاحشة، ولكن بعض الناس يذكر أنه وقع منه بعض مقدماتها، مثل ما يذكرون أنه حل السراويل، وقعد منها مقعد الخاتن ونحو هذا، وما ينقلونه في ذلك ليس هو عن النبي ﷺ ولا مستند لهم فيه إلا النقل عن بعض أهل الكتاب، وقد عرف كلام اليهود في الأنبياء وغضهم منهم، كما قالوا في سليمان ما

(١) هو عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي المتوفى عام: ٥٤٤هـ، وانظر كلامه في "الشفاء" ٢/٢٥٧.

قالوا<sup>(١)</sup>، وفي داود ما قالوا<sup>(٢)</sup>، فلو لم يكن معنا ما يَرُدُّ نقلهم لم نصدقهم فيما لم نعلم صدقهم فيه، فكيف نصدقهم فيما قد دل القرآن على خلافه.

والقرآن قد أخبر عن يوسف - عليه السلام - من الاستعصام، والتقوى، والصبر في هذه القضية، ما لم يذكر عن أحد نظيره، فلو كان يوسف قد أذنب لكان إما مصرأً، وإما تائباً، والإصرار ممتنع، فتعين أن يكون تائباً، والله سبحانه لم يذكر عنه توبة في هذا، ولا استغفاراً، كما ذكر عن غيره من الأنبياء، فدل ذلك على أن ما فعله يوسف كان من الحسنات المبرورة، والمساعي المشكورة، كما أخبر الله سبحانه عنه بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

وإذا كان الأمر في يوسف كذلك، كان ما ذكر من قوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعْتِ﴾ [يوسف: ٥٣] إنما يناسب حال امرأة العزيز، ولا يناسب حال يوسف عليه السلام، فإضافة الذنوب إلى يوسف - عليه السلام - في هذه القضية، فرية على الكتاب والرسول، وفيه تحريف للكلم عن مواضعه، وفيه الاغتيال لنبي كريم - عليه السلام - وقول الباطل فيه بلا دليل، ونسبته إلى ما نزهه الله عنه<sup>(٣)</sup>،

(١) راجع ما جاء في سفر الملوك الأول والإصحاح (١١) ما قالوه عن سليمان عليه السلام: "وكانت له سبع مئة من النساء السيدات. وثلاث مئة من السراري. فأملت نساؤه قلبه. وكان في زمان شيخوخة أن نساءه أملن قلبه وراء آلهة أخرى. ولم يكن قلبه كاملاً مع الرب إلهه كقلب داود أبيه فذهب سليمان وراء عشتروت آلهة الصيديونيين. وملكوم رجس العمونيين. وعلم سليمان الشر في عيني الرب. ولم يتبع الرب تماماً كداود أبيه ط. انظر: الكتاب المقدس. منشورات دار الكتاب المقدس بمصر. القاهرة. الإصدار الرابع. الطبعة الأولى: ٢٠٠١م. العهد القديم. سفر الملوك الأول. الأصحاح (١١) (زوجات سليمان). الفقرات (٣- ٧) و ص: ٤١٤.

(٢) المصدر نفسه. سفر صموئيل الثاني. الأصحاح (١١) (داود وبشبع) و الفقرات (١- ٢٧) ص: ٣٧٢- ٣٧٣. إذ يورد هذا السفر المحرّف قصة زنى داود بامرأة أوريا الحشي واسمها بشبع وكيف حملت منه. وكيف تأمر على زوجها حتى قتل. إلى غير ذلك من الأكاذيب التي لا يليق أن تروى في حق عامة الناس فكيف بأنبياء الله ورسله الكرام صلوات ربي وسلامه عليهم أجمعين.

(٣) الفتاوى: لابن تيمية: ١٥/ ١٤٩.



وغير مستبعد أن يكون أصل هذا من اليهود أهل البهت الذين كانوا يرمون موسى بما برأه الله منه، فكيف بغيره من الأنبياء؟.

واعلم أن المنحرفين - في مسألة العصمة - على طريقتين، كلاهما مخالف لكتاب الله من بعض الوجوه: قوم أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب، حتى حرفوا نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم، ورفع درجاتهم بذلك، وقوم أفرطوا في أن ذكروا عنهم ما دل القرآن على براءتهم منه، وأضافوا إليهم ذنباً وعيوباً نزههم الله عنها، وهؤلاء مخالفون للقرآن، وهؤلاء مخالفون للقرآن، ومن اتبع القرآن على ما هو عليه من غير تحريف كان من الأمة الوسط، مهتدياً إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين<sup>(١)</sup>.

### عدالة الصحابة

إن موضوع عدالة الصحابة من الموضوعات البالغة الأهمية التي يجب على كل مسلم أن يعرفها حق المعرفة ولما كانت النصوص الواردة في شأنهم في الكتاب والسنة كثيرة جداً والتي تذكر فضلهم وفضائلهم ومنزلتهم العالية عند الله ورسوله وحب الله ورسوله لهم ورضا الله عنهم، فقد وردت نصوص كثيرة عن أهل العلم تحذر من عداوتهم وبغضهم والتعرض لهم بأي أذى ومن هذه الأقوال ما روي عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال في الذين يقدحون في الصحابة: "إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي ﷺ فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال رجل سوء ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين"<sup>(٢)</sup>.

(١) المصدر نفسه.

(٢) الصارم المسلول ١٠٨٨/٣.

ويقول ابن تيمية رحمه الله: "الطعن فيهم- أي في الصحابة- طعن في الدين"<sup>(١)</sup> وإن المسلم ليُحسُّ بالمرارة عندما يرى تفاصيل عصر الراشدين وهو العصر الذهبي في تاريخ الإسلام وذلك من خلال كثرة الروايات التي تقدمها مصادر الإسلام المعتمدة فيجد البون شاسعاً بين ما تبرزه هذه المصادر من عدالة صحابة رسول الله ﷺ من خلال ما جاء في حقهم من الآيات والأحاديث التي تشهد لهم بالإيمان والجهاد وحب الله ورسوله ورضوان الله عنهم ثم ينظر في مقابل ذلك ما تصوره الروايات والحكايات التي يُلَفِّقها المغرضون على أنه الواقع التاريخي.

وفي العصر الحديث تلقف المستشرقون ومن شايعهم وتأثر بآرائهم من المنتسبين إلى الإسلام هذه الأباطيل بل حسبوها مغنماً تسابقوا إلى الأخذ بها ما دامت تخدم أهواءهم للطعن في الإسلام والنيل من أعراض الصحابة الكرام والمسلم المنصف إذا أدرك حقيقة أصحاب رسول الله ﷺ لا بد أن يدرك أمرين:

أ- أن أصحاب النبي ﷺ هم خير البشر بعد الأنبياء وذلك لأن الله تبارك وتعالى مدحهم في مواضع كثيرة من كتابه الكريم والنبي ﷺ أثنى عليهم في أحاديث كثيرة وبين منزلتهم وفضلهم وسابقتهم وجهادهم.

ب- أن أصحاب رسول الله ﷺ غير معصومين إلا أننا نعتقد العصمة في إجماعهم لأن النبي ﷺ أخبر أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة لحديث (إن الله تعالى قد أجاز أمتي من أن تجتمع على ضلالة)<sup>(٢)</sup> فهم معصومون من أن يجتمعوا على ضلالة ولكن أفرادهم غير معصومين، فالعصمة لأنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم ومعنى ذلك أن أفرادهم لا يسلمون من صدور هفوات منهم بمقتضى بشريتهم إلا أن ذلك لا يحط من مكانتهم ولا ينزل من مرتبتهم فلهم من الحسنات العظيمة ما يضيع معها ما قد يصدر

(١) منهاج السنة (١٨/١).

(٢) كتاب السنة لابن أبي عاصم بترجيح الألباني رحمه الله (٤١/١) وقال الألباني: حديث حسن.

من بعضهم كما قال رسول الله ﷺ لعمر (وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)<sup>(١)</sup>

ونأتي بعد هذا إلى الحديث عن عدالة الصحابة، الذي هو محور موضوعنا فنقول وبالله التوفيق:

### تعريف الصحابي:

**الصاحب في اللغة:** اسم فاعل من صحب يصحب فهو صاحب ويقال في الجمع: أصحاب - وأصاحيب وصحب - وصُحبة - وصُحبان بالضم - وصُحابة بالفتح وبالكسر<sup>(٢)</sup>.

**واصطلاحاً:** كما هو عند جمهور المحدثين: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإيمان<sup>(٣)</sup>

### تخريج قيود التعريف:

قولنا من لقي النبي ﷺ جنس في التعريف يدخل فيه: كل من لقيه مؤمناً أو كافراً. وكذا من لقيه مؤمناً به ثم ارتد وسواء آمن بعد ذلك أم لا. وقولنا مؤمناً به: فصل يخرج به من لقيه كافراً به فإنه لا يعد من الصحابة سواء أَمَات على الكفر أم آمن به بعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، كما يدخل بهذا القيد من لقيه مؤمناً به ثم ارتد، وعاد إلى إيمانه في حياة النبي ﷺ ولقيه مرة أخرى مؤمناً به، وهذا يدخل في مفهوم الصحبة باللقاء الثاني بلا خلاف بين العلماء وذلك مثل: عبد الله بن سعد بن أبي السرح<sup>(٤)</sup> ويدخل فيه أيضاً: من لقيه مؤمناً به ثم ارتد وعاد إلى إيمانه في حياة النبي ﷺ ولم يلقيه مرة

(١) صحيح مسلم، باب من فضائل أهل بدر، ١٩٤١/٤، برقم (٢٤٩٤) وهو في البخاري في آخر، باب: لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء، ١٨٥٥/٤، برقم (٤٦٠٨).

(٢) لسان العرب (٥١٩/١).

(٣) فتح المغيث، للسخاوي (١٠٠/٣) ٤٩١، والإصابة، لابن حجر، (٦/١).

(٤) الإصابة (١٠٩/٤ - ١١١).

أخرى أو عاد إلى الإيمان بعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى كما قال ذلك ابن حجر<sup>(١)</sup> مثل الأشعث بن قيس<sup>(٢)</sup> وعطار بن حاجب التميمي<sup>(٣)</sup> وقولنا بعد بعثته فصل آخر، خرج به من لقيه مؤمناً بأنه ﷺ سيعث مثل زيد بن عمرو بن نفيل، فإن هؤلاء لا يدخلون في مفهوم الصحابة لأن النبي ﷺ لم يكن مبعوثاً آنذاك.

وقولنا حال حياته فصل آخر خرج به من لقيه يقظة مؤمناً به بعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى<sup>(٤)</sup> مثل أبي ذؤيب الهذلي الشاعر<sup>(٥)</sup> فقد رآه مسجى قبل أن يدفن ﷺ.

وقولنا ومات على الإيمان. هو قيد آخر خرج به من لقيه مؤمناً به ثم ارتد واستمر على رده حتى الموت مثل عبيد لله بن جحش وابن خطل.

### طبقات الصحابة:

الطبقة لغة: الجيل بعد الجيل، أو القوم المتشابهون في سن أو عهد<sup>(٦)</sup>.  
والطبقة اصطلاحاً: تطلق على الجماعة الذين تشاركوا في السن أو تقاربوا في الأخذ عن مشايخهم أو في وصف عام يشملهم وإنما سموها طبقة لأن لهم من رتبة السبق أو التوسط أو التأخر ما يحدد وصفهم ويعين مراتبهم<sup>(٧)</sup>.

(١) نزهة النظر (ص ١٠٩).

(٢) الإصابة (١/٨٧ - ٩٠).

(٣) الإصابة (٤/٥٠٧ - ٥٠٩).

(٤) فتح الباري (٤/٧) والإصابة (١/٦ - ٨) وفتح المغيث (٣/١٠٠).

(٥) الإصابة (١/٨).

(٦) المعجم الوسيط، مادة (طبق)، ٥٥١/٢.

(٧) فتح المغيث، للسخاوي، ٣/٣٨٨.

## عدد طبقات الصحابة ﷺ:

اختلف العلماء في عدد طبقات الصحابة ما بين مقل ومكثر واختلافهم في ذلك مبني على اختلاف أنظارهم فيما يتحقق به معنى الطبقة عندهم فمنهم من ذهب إلى أن الصحابة طبقة واحدة.

وممن جرى على هذا القول ابن حبان ومن رأى رأيه وحجتهم فيما ذهبوا إليه: أن للصحابة من الشرف العظيم والفضل الكبير ما يفوق كل ملحظ، ويعلو فوق كل اعتبار فنظروا إلى مطلق الصلبة قاطعين النظر عن غيرها من سائر الاعتبارات الأخرى ومن ثم جعلوا الصحابة كلهم طبقة واحدة إذ جميعهم في الجملة متساوون لا فضل في ذلك لأحدهم على الآخر.

ومنهم من جعل الصحابة طبقات على اختلاف بين أهل العلم في عدد الطبقات وقد عدلت عن تفاصيل ذلك في هذا المقام، خوف الإطالة، ولأن ذلك يدخل في باب الاستطراد الخارج عن موضوعنا وهو: عدالة الصحابة.

## معنى العدالة:

والذي يهمننا في الأمر هو الكلام عن عدالة الصحابة الذي بدأنا الحديث عنه:

جاء في القاموس<sup>(١)</sup> العدل ضد الجور وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة والعدولة والمعدلة والمعدلة وعدل الحكم تعديلاً أقامه وفلاناً زكاه، والميزان سواء<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وأما العدالة في الاصطلاح، فقد اختلفت عبارات العلماء في تعريفها:

فعند الخطيب البغدادي: العدل هو مَنْ عُرِفَ بأداء فرائضه ولزوم ما أُمر به وتوقّي ما نهِيَ عنه، وتَجَنَّبَ الفواحش المسقطه، وتَحَرَّى الحق والواجب في أفعاله

(١) القاموس المحيط.

(٢) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ١/١٣٣١.

ومعاملته. والتوقي في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ومعروف بالصدق في حديثه وليس يكفيه في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يُسمى فاعلها فاسقاً حتى يكون مع ذلك متوقياً لما يقول كثير من الناس أنه لا يعلم أنه كبير. <sup>(١)</sup>

ويعرف ابن الحاجب العدالة بقوله: محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة وتتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر وترك بعض المباح <sup>(٢)</sup>.

وهناك تعريفات أخرى. وكلها تعود إلى معنى واحد هو أن العدالة ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ولا تتحقق للإنسان إلا بفعل المأمور وترك المنهي والسلامة من الفسق وأن يبتعد عما يخل بالمروءة. والمراد بالفسق: ارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة لأن الإصرار على فعل الصغائر يصيرها من الكبائر.

والمراد بالمروءة عند أهل العلم: هي الآداب النفسية التي تحمل صاحبها على الوقوف عند مكارم الأخلاق ومحاسن العادات.

ولم تتحقق العدالة في أحد تحققها في أصحاب رسول الله ﷺ فجميعهم ﷺ عدول ومن صدر منه ما يدل على خلاف ذلك كالوقوع في معصية فسرعان ما يحصل منه التوجه إلى الله تعالى بالتوبة النصوح الماحية التي تحقق رجوعه وتغسل حوبته ف ﷺ أجمعين.

### تعديل الله تعالى ورسوله ﷺ للصحابة ﷺ أجمعين..

لقد تضافرت الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على تعديل الصحابة الكرام بحيث لا يبقى معها لمرتاب شك في تحقيق عدالتهم، فكل حديث - له

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ٨٠/١.

(٢) مختصر المنتهى (٦٣/٢).

سند متصل بين من أخرجه من أئمة الحديث وبين المصطفى ﷺ - لا يلزم العمل به إلا بعد أن تثبت عدالة رجاله بالنظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم بنص القرن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ومما ورد في تعديلهم في القرآن الكريم:

(١) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] ووجه الاستدلال بهذه الآية: أن معنى كلمة (وَسَطًا) عدولاً خياراً ولأنهم هم المخاطبون بهذه الآية مباشرة<sup>(١)</sup> وقد ذكر بعض أهل العلم أن اللفظ وإن كان عاماً إلا أن المراد به الخصوص. وقيل: إنه وارد في الصحابة دون غيرهم<sup>(٢)</sup> فالآية ناطقة بعدالة الصحابة ﷺ قبل غيرهم ممن جاء بعدهم من هذه الأمة. وعلى القول بعمومها فإن الصحابة يدخلون فيها دخولاً أولياً وهذا القول هو الراجح لحديث أبي سعيد الخدري عند البخاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يُجَاءُ بنوح يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم يارب، فتُسأل أمته، هل بلغكم، فيقولون: ما جاءنا من نذير، فيقول من شهودك؟ فيقول محمد وأمته فيجاء بكم فتشهدون ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا..."» الحديث<sup>(٣)</sup>.

(٢) قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ووجه الاستدلال: أنها أثبتت

(١) تفسير الطبري (الجامع لأحكام القرآن) (٧/٢) - الجامع لأحكام القرآن (١٥٣/٢) وتفسير ابن كثير (٣٣٥/١).

(٢) الكفاية، للخطيب، ٤٦/١.

(٣) البخاري في الاعتصام باب قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)، ٢٦٧٥/٦، برقم (٦٩١٧).

الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول وهم الصحابة الكرام ﷺ وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة ومن البعيد أن يصفهم الله عز وجل بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك، كما أنه لا يجوز أن يخبر الله تعالى بأنه جعلهم أمة وسطاً أي عدولاً وهم على غير ذلك<sup>(١)</sup>.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤] ففي هذه الآية وصف الله تعالى عموم المهاجرين والأنصار بالإيمان الحق ومن شهد الله له بهذه الشهادة فقد بلغ أعلى مرتبة العدالة.

(٤) قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحُسْنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] ووجه الاستدلال: أن الله تعالى أخبر فيها برضاه عنهم ولا يثبت الله رضاه إلا لمن كان أهلاً للرضا ولا توجد الأهلية لذلك إلا لمن كان من أهل الاستقامة في أموره كلها ومن أهم الصفات في ذلك اتصافه بالعدالة.

(٥) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨] وهذه الآية فيها دلالة واضحة على تعديل الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ يوم الحديبية ووجه دلالة الآية على تعديلهم أن الله تعالى أيضاً أخبر برضاه عنهم وشهد لهم بالإيمان

(١) الموافقات الشاطبي (٤/٧٤).



وزكاهم بما استقر في قلوبهم من الصدق والوفاء والسمع والطاعة ولا تصدر تلك التزكية العظيمة من الله تعالى إلا لمن بلغ الذروة في تحقيق الاستقامة على وفق ما أمر الله به.

٦ قوله تعالى ﴿ثُمَّ مَدَّ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَّ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَةً بَيْنَهُمْ تُرِيدُهُمْ رُكْعًا سَجَدًا يَتَّقُونَ فَضَلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَكَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾

[الفتح: ٢٩] فهذا الوصف الذي وصفهم الله به في كتابه وهذا الثناء الذي أثنى به عليهم لا يتطرق إلى النفس معه شك في عدالتهم وقد روى ابن كثير - في تفسيره لهذه الآية - عند تفسير قوله تعالى "ليغيظ بهم الكفار" عن الإمام مالك بن أنس أنه انتزع تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: "لأنهم يغيظونهم، ومن غيظ بالصحابة ﷺ، فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء وهذه - كما يقول ابن كثير - رواية عن مالك رحمه الله، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة<sup>(١)</sup>.

وأما الأدلة من السنة على عدالتهم ﷺ:

فقد وصفهم النبي ﷺ في أحاديث يطول سردها، بما يدل على شرف مكانتهم وأطنب في تعظيمهم وأحسن الثناء عليهم ومن تلك الأحاديث:

(١) ما رواه الشيخان في صحيحهما<sup>(٢)</sup> من حديث أبي بكرة أن النبي ﷺ قال «.. ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» الحديث، ووجه الدلالة أن هذا القول صدر من النبي ﷺ في أعظم جمع من الصحابة في حجة الوداع، وهذا من أعظم

(١) راجع تفسير القرطبي (١٦/٢٩٧).

(٢) صحيح البخاري (١/٢٧) ومسلم (٣/١٣٠٦).

الأدلة على ثبوت عدالتهم، حيث طلب منهم أن يبلغوا ما سمعوه منه من لم يحضر ذلك الجمع، دون أن يستثني منهم أحداً، كما أنه لم يقيد البلاغ بأي شرط، مما يدل على علمه ﷺ بعد التهم المطلقة والإطمئنان إلى أهليتهم في حمل هذا الدين.

(٢) روى الشيخان أيضاً في صحيحهما<sup>(١)</sup> من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) الحديث، وجه الدلالة: أن الصحابة عدول على الإطلاق حيث شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية المطلقة.

(٣) روى البخاري<sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» ووجه الدلالة في هذا الحديث ما فيه من بيان علو مقامهم، وأنه لا يبلغ أحد منزلتهم مهما عمل وأن العمل الذي يقوم به من يأتي من بعدهم لو كان مثل أحد ذهباً ما عدل مُداً من أحد الصحابة.

كما نهى عن سبهم، وإذا كان النهي الوارد عن السب متوجهاً إلى بعض من نال الصحبة متأخراً أن لا يسب من سبقه في الصحبة والجهاد فيكون الحال بالنسبة لمن يأتي بعد الصحابة من باب أولى والله أعلم إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

والحاصل أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول بتعديل الله لهم وثأته عليهم وثاء رسول الله عليه وسلم فليسوا بحاجة إلى تعديل أحد من الخلق. والطعن فيهم ما هو إلا طعن فيما حملوه إلينا من دين الله تعالى وتشكيك فيه.

(١) البخاري (٢٨٧/٢ - ٢٨٨) ومسلم (١٩٦٤/٤).

(٢) صحيح البخاري (٢٩٢/٢).

## الإجماع على عدالة الصحابة ؓ:

اتفق أهل السنة على أن جميع الصحابة عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة وقد ذكر الخطيب في "الكفاية" فصلاً نفيساً في ذلك فقال: "عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَنْزَلَهُمْ فَتَحَافَزًا﴾ [الفتح: ١٨] وقوله ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ أَلْفِهِمْ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ رَأَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨ - ١٠] في آيات كثيرة يطول ذكرها وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق، على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها - من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل المهج والأموال وقتل الأبناء والأبناء، والمناصرة في الدين، وقوة الإيمان واليقين - القطع بتعديلهم والاعتقاد بنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله.

ثم روى بسنده إلى أبي زرعة الرازي قال: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما

جاء به حق وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا لبيطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى، وهم زنادقة".

والأحاديث الواردة في تفضيل الصحابة كثيرة، من أدلّها على المقصود ما رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه، من حديث عبد الله بن مفضل قال: قال رسول الله ﷺ: «اللّٰهُ اللّٰهُ في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى اللّٰهُ، ومن آذى اللّٰهُ فيوشك أن يأخذه»<sup>(١)</sup>

### تحريم سب الصحابة ﷺ:

إن سب أصحاب رسول الله ﷺ محرم بنص الكتاب العزيز وهو ما تعتقده وتدين به الفرقة الناجية من هذه الأمة.

### دلالة القرآن على تحريم سبهم رضي الله عنهم:

لقد جاءت الإشارات إلى تحريم سبهم في غير ما آية من كتاب الله تعالى من ذلك:

(١) قوله تعالى: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] ووجه الدلالة: أن الله تعالى رضي عنهم رضي مطلقاً فرضي عن السابقين من غير قيد؛ ولم يرض عن التابعين إلا بشرط أن يتبعوهم بإحسان؛ والرضى من الله صفة قديمة فلا يرضى عن عبد إلا إذا علم أنه يوافيه على موجبات الرضى ومن رضي لله عنه لم يسخط عليه أبداً وسب الصحابة طعن في علم الله تعالى وشهادته سبحانه.

(١) الإصابة: (١- ١١) والحديث رواه الترمذي برقم (٣٨٦٢) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأحمد: (٨٧/٤) و(٥٥/٥)، (٥٧).

(٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧] ووجه الدلالة: أن إيذاء الرسول يشمل كل أذية قوليه أو فعلية من سب وشتم أو تنقص له أو لدينه أو ما يعود عليه بالأذى ومما يؤذيه ﷺ سب أصحابه وقد أخبر ﷺ أن إيذاءهم إيذاء له ومن آذاه فقد آذى الله<sup>(١)</sup> كما جاء في الحديث الذي سبق ذكره من رواية عبد الله بن مغفل، عند الترمذي وأحمد.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨] ووجه الدلالة: النهي عن سب المؤمنين والمؤمنات بما ينسب إليهم مما هم منه براء والصحابة ﷺ أهل الصدارة في الإيمان فإنهم المقصودون أولاً بهذا الخطاب وبأشباهه في كل آية مفتوحة بقوله (يأيها الذين آمنوا).

وقال ابن كثير - عند تفسير هذه الآية "ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد: الكفرة بالله ورسوله، ثم الرافضة الذين ينتقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم، فإن الله عز وجل قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم ويذكرون عنهم ما لم يكن، ولا فعلوه أبداً فهم في الحقيقة منكوسو القلوب يذمون الممدوحين، ويمدحون المذمومين"<sup>(٢)</sup>

#### الأدلة من السنة على تحريم سب الصحابة:

كما دلت السنة النبوية المطهرة أيضاً على تحريم سب الصحابة والتعرض لهم بما فيه نقص، فقد حذر النبي ﷺ من الوقوع في ذلك، لأن الله تعالى اختارهم

(١) تقدم تخريج الحديث، وانظر: تيسير الكريم الرحمن (١٢١/٦).

(٢) تفسير ابن كثير، ٥١٨/٣.

لصحبة نبيه، ونشر دينه، وإعلاء كلمته، فبلغوا الذروة في محبته ﷺ، فكانوا له وزراء وأنصاراً يذبون عنه وسعوا جاهدين منافحين ساعين للتمكين لدين الله في الأرض حتى بلغ الأقطار المختلفة ووصل إلى الأجيال المتتابة كاملاً غير منقوص فمن الأحاديث التي دلت على تحريم سبهم:

(١) ما رواه الشيخان في صحيحيهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» فهذا الحديث اشتمل على النهي والتحذير من سب الصحابة رضي الله عنهم وفيه التصريح بتحريم سبهم وقد عد بعض أهل العلم سبهم من المعاصي والكبائر<sup>(١)</sup>.

(٢) وروى الحافظ الطبراني بإسناده إلى عائشة رضي الله عنها قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي لعن الله من سب أصحابي»<sup>(٢)</sup>.

وروى أيضاً بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»<sup>(٣)</sup>.

(٣) وروى الطبراني من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا.....»<sup>(٤)</sup> إلى غيرها من الأحاديث الصريحة التي تنهى عن سب أصحاب النبي ﷺ.

فعلى المسلم أن يحذر من سبهم أو التعرض لهم بما يشينهم ﷺ وقد جمع الإمام الذهبي الذنوب التي هي من الكبائر<sup>(٥)</sup> وعد منها سب الصحابة.

(١) شرح مسلم للنووي (٩٣/١٦).

(٢) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١/١٠) وقال رجاله رجال الصحيح.

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، ١٤٢/١٢، برقم (١٢٧٠٩)، وحسن إسناده الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٢٨٥).

(٤) مجمع الزوائد (٢٠٢/٧) وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٥٤٥) وهو في الصحيحة برقم (٣٤).

(٥) الكبائر (ص ٢٣٣ - ٢٣٧).

والحاصل مما تقدم أن السنة دلت على أن سب الصحابة من أكبر الكبائر وأفجر الفجور وأن من ابتلي بذلك فهو من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وممن أعمى الله بصيرته.  
من كلام السلف في تحريم سب الصحابة:

إن النصوص الواردة عن سلف الأمة ومن جاء بعدهم من التابعين لهم بإحسان التي تقضي بتحريم سب الصحابة والدفاع عنهم كثيرة جداً ومتنوعة فمن ذلك: ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قيل لعائشة: إن ناساً يتناولون أصحاب النبي ﷺ حتى أبا بكر وعمر فقالت: وما تعجبون من هذا؟ انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا ينقطع عنهم الأجر وقال أخرجه رزين<sup>(١)</sup>.  
وروي ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان يقول: «لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ فلمقام أحدهم ساعة - يعني مع النبي ﷺ - خير من عمل أحدكم عمره»<sup>(٢)</sup>.

وروي أبو يعلى والطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت لأبي عبد الله الجدلي: يا أبا عبد الله أيسب رسول الله ﷺ فيكم قلت: أنى يسب رسول الله ﷺ؟ قالت: أليس يسب علي ومن يحبه، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ...﴾ [الحشر: ١٠]<sup>(٤)</sup> قال: وما أحسن ما استنبط الإمام مالك رحمه الله من

(١) تاريخ بغداد، للخطيب، ٢٧٦/١١، ومنهاج السنة، لابن تيمية، ٢١/٢.

(٢) سنن ابن ماجه، برقم (١٦٢).

(٣) مجمع الزوائد (١٣٠/٩) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير أبي عبد الله الجدلي، وهو ثقة وأخرج نحوه عن الطبراني في الثلاثة، وانظر مسند أبي يعلى، ٤٤٤/١٢، برقم (٧٠١٣).

(٤) انظر تفسير ابن كثير، عند تفسير الآية المذكورة.

هذه الآية الكريمة، أن الرافضي الذي يسب الصحابة، ليس له في مال الفيء نصيب، لعدم اتصافه بما مدح الله به هؤلاء، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

قال عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: من شتم أبا بكر الصديق رضي الله عنه فقد ارتد عن دينه وأباح دمه<sup>(١)</sup>.

### حكم ساب الصحابة وعقوبته:

اختلف أهل العلم في الحكم والعقوبة التي يستحقها من سب أصحاب رسول الله ﷺ أو جرحهم هل يكفر بذلك؟ وهل تكون عقوبته القتل؟ أم أنه يفسق بذلك ويعاقب بالتعزير فقط؟ ولئلا يطول الكلام بذكر تفاصيل هذه المسألة والخلاف فيها، ودليل كل طائفة، فإننا سنكتفي بذكر خلاصة لما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "الصارم المسلول على شاتم الرسول" حيث قال: أما من اقترن بسبه دعوى أن علياً إله، أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره.

وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تُسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم.

وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم - مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك فهذا هو الذي يستحق

(١) شرح الإبانة لابن بطة (ص ١٦٢).



التأديب والتعزير ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم.

وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفرًا قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين فإن مضمون هذه المقالة أن نقله الكتاب والسنة كفار أو فساق وأن هذه الآية (كنتم خير أمة أخرجت للناس)<sup>(١)</sup> وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها. وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم وقد ظهرت لله فيهم مثلات وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك، وممن صنف فيه الحافظ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النهي عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب.

وبالجملة فمن أصناف السابّة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردد فيه، وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك وإنما ذكرنا هذه المسائل لأنها من تمام الكلام في المسألة التي قصدنا لها والله سبحانه أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) آل عمران الآية (١١٠).

(٢) الصارم المسلول، ١٠٦١/٣.

## الاجتهاد

### ويتضمن الحديث عن الضرورات الخمس

#### مصادر الشريعة:

#### المصادر الأصلية: الكتاب والسنة:

أما القرآن الكريم: فهو كلام الله عز وجل المنزل على قلب رسول الله ﷺ المنقول إلينا نقلاً متواتراً، المتعبد بتلاوته للهداية والإعجاز.

ولا خلاف بين المسلمين في أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع، وأنه حجة على الناس أجمعين؛ للقطع بأنه منزل من عند الله، وأنه سبحانه أنزله لهداية البشر، وجعله حجة على الخلق أجمعين، وحصر الرشد والهدى والفلاح والفوز والتقوى في اتباعه والاعتصام به.

قال تعالى ﴿ذَلِكَ أَنْ كَتَبَ لَآدَمَ فِيهِ هُدًى لِّلْقَتَنِ﴾ [البقرة: ٢].

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى

وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنِ لِتُذَكَّرُوا بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١١٩].

﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا

كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾

[الإسراء: ٨٢].

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (٢٧) ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي

عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (٢٨) [الزمر: ٢٧ - ٢٨]

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَوْمٌ الْقَيْمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾  
[البقرة: ٨٥].

﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].  
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢].  
﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى أَعْيُنِهِمْ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢].  
﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].  
﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَّبَ الرُّسُلَ أَصَابَهُمْ وَلِيُنْذِرَ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٩].  
﴿وَلَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [٤٢].  
﴿فصلت: ٤١ - ٤٢﴾

﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ نَقْشُورُهُ مِنْهُ جُلُودٌ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدًى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

﴿قَالُوا يَفْقَهُونَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ

وَالْإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]

### الشريعة هي الحاكمة على جميع الخلق:

يقول الشاطبي في الاعتصام: "إن الله وضع هذه الشريعة حجة على الخلق: كبيرهم وصغيرهم، مطيعهم وعاصيهم، برهم وفاجر، لم يختص بها أحداً دون أحد، وكذلك سائر الشرائع، إنما وضعت لتكون حجة على جميع الأمم التي تنزل فيهم الشريعة، حتى إن المرسلين بها - صلوات الله وسلامه عليهم - داخلون تحت أحكامهم، فأنت ترى أن نبينا محمداً ﷺ مخاطب بها في جميع أحواله وتقلباته... فالشريعة هي الحاكمة على الإطلاق والعموم، عليه وعلى جميع المكلفين، وهي الطريقة الموصلة، والهادي الأعظم... ولما استنار قلبه وجوارحه - عليه الصلاة والسلام - وباطنه وظاهره بنور الحق علماً وعملاً، صار هو الهادي الأول لهذه الأمة، والمرشد الأعظم، حيث خصه الله - دون الخلق - بإنزال ذلك النور عليه، واصطفاه من جملة من كان مثله في الخلقة البشرية اصطفاءً أولاً.. وإذا كان كذلك فسائر الخلق حريون بأن تكون الشريعة حاكمة عليهم، ومناراً يهتدون بها إلى الحق، وشرفهم إنما يثبت بحسب ما اتصفوا به من الدخول تحت أحكامها، والعمل بها قولاً واعتقاداً وعملاً، لا بحسب عقولهم فقط، ولا بحسب شرفهم في قومهم فقط، لأن الله تعالى، إنما أثبت الشرف بالتقوى لا غيرها، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ٣١].

فمن كان أشد محافظة على اتباع الشريعة، فهو أولى بالشرف والكرم، ومن كان دون ذلك، لم يكن أن يبلغ في الشرف مبلغ الأعلى في اتباعها؛ فالشرف إذاً إنما هو بحسب المبالغة في تحكيم الشريعة<sup>(١)</sup>.

(١) الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ط دار المعرفة، بيروت (٢/ ٤٩٩. ٥٠١).

ثم يقول: "وإذا ثبت هذا، فأهل العلم، أشرف الناس، وأعظمهم منزلة، بلا شك ولا نزاع... وبذلك صار العلماء حكاماً على الخلائق أجمعين: قضاء أو فتيا، أو إرشاداً لأنهم اتصفوا بالعلم الشرعي الذي هو حاكم بالإطلاق...".

ثم نصير من هذا إلى معنى آخر مرتب عليه، وهو أن العالم بالشرعية إذا اتبع في قوله، وانقاد الناس إليه في حكمه، فإنما اتبع من حيث هو عالم بها، وحاكم بمقتضاها، لا من جهة أخرى، فهو في الحقيقة مبلغ عن رسول الله ﷺ، المبلغ عن الله عز وجل..

### عدم استقلال العقل بإدراك المصالح الدنيوية والأخروية:

والأصل تحكيم النقل في كل أمور الشرع، ولا يرجع إلى العقل إلا فيما أعطاه الشرع من حق؛ لأن الشرع معصوم، والعقل غير معصوم. واتباع غير الشرع "خروج عن الصراط المستقيم"، ورمي في عمية.

وبيان ذلك من جهة النظر، والنقل الشرعي العام. أما النظر فمن وجوه:

أحدها: أنه قد علم بالتجارب والخبرة السارية في العالم، من أول الدنيا إلى اليوم، أن العقول غير مستقلة بمصالحها؛ استجلاباً لها، أو مفاسدها؛ استدفاعاً لها؛ لأنها إما دنيوية أو أخروية.

فأما الدنيوية، فلا يستقل باستدراكها على التفصيل البتة، لا في ابتداء وضعها أولاً، ولا في استدراك ما عسى أن يعرض في طريقها، إما في السوابق وإما في اللواحق، لأن وضعها أولاً لم يكن إلا بتعليم الله تعالى.

لأن آدم عليه السلام كما أنزل إلى الأرض علّم كيف يستجلب مصالح دنياء، إذ لم يكن ذلك من معلومه أولاً، إلا على قول من قال: إن ذلك داخل تحت مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]؛ وعند ذلك يكون تعليماً غير عقلي، ثم توارثته ذريته كذلك في الجملة، لكن فرعت العقول من أصولها تفرعاً تتوهم استقلالها به. ودخل في الأصول الدواخل، حسبما أظهرت ذلك

أزمنة الفترات، إذ لم تجرِ مصالح الفترات على استقامة؛ لوجود الفتن والهرج، وظهور أوجه الفساد فلولا أن من الله على الخلق ببعثة الأنبياء لم تستقم لهم حياة، ولا جرت أحوالهم على كمال مصالحهم<sup>(١)</sup>.

"وأما المصالح الأخروية، فأبعد عن مصالح<sup>(٢)</sup> العقول من جهة وضع أسبابها، وهي العبادات مثلاً، فإن العقل لا يشعر بها على الجملة، فضلاً عن العلم بها على التفصيل.

ومن جهة تصور الدار الآخرة، وكونها آتية ولا بدَّ، وأنها دار جزاء على الأعمال، فإن الذي يدرك بالعقل من ذلك مجرد الإمكان أن يشعر بها".

ثم ذكر الشاطبي أن معرفة ذلك إنما كان من جهة الرسل والأنبياء من لدن آدم عليه السلام إلى أن انتهت بهذه الشريعة المحمدية، ثم قال: "غير أن الشريعة كانت إذا أخذت في الدروس<sup>(٣)</sup>، بعث الله نبياً من أنبيائه يبين للناس ما خلقوا لأجله وهو التبعيد لله فلا بد أن يبقى من الشريعة المفروضة ما بين زمان أخذها في الاندراست وبين إنزال الشريعة بعدها بعض الأصول المعلومة"<sup>(٤)</sup>.

"فالعقل غير مستقل البتة، ولا ينبني على غير أصل، وإنما ينبني على أصل متقدم مُسَلَّم على الإطلاق، ولا يمكن في أحوال الآخرة.. أصل مُسَلَّم إلا من طريق الوحي فعلى الجملة: العقول لا تستقل بإدراك مصالحها دون الوحي...".

"والثاني: أن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان، لأن الله تعالى قال فيها: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَضْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وفي حديث العرياض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ

(١) الاعتصام، للشاطبي، ١/٣٥ - ٣٩.

(٢) لعلها: "مدارك".

(٣) درس الرسم دروساً: عفا. انظر: لسان العرب، لابن منظور، ٦/٧٩.

(٤) الاعتصام، للشاطبي، ١/٤٧.

موعظة ذرفت منها الأعين ووجلّت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله إن هذه موعظة مودع، فما تعهد إلينا؟ قال: «تركّتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، ولا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعيش منكم فسيروا اختلافاً كثيراً فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي... الحديث»<sup>(١)</sup>.

"والثالث:... أن الشارع قد عين لمطالب العبد طرقاً خاصة على وجوه خاصة، وقصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وأخبر أن الخير فيها، وأن الشر في تعديها...". ثم أورد الشاطبي رسالة عمر بن عبد العزيز، إلى عدي بن أرطاة، ونصها:

"أما بعد فإنني أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون فيما قد جرت سنته، وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة؛ فإن السنة إنما سنّها من قد عرف ما في خلافتها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارضَ لنفسك بما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم على علم وقفوا، وببصر نافذ قد كفوا، وهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل كانوا فيه أخرى، فلئن قلت: أمر حدث بعدهم. ما أحدثه إلا من اتبع غير سنتهم، ورغب بنفسه عنهم، إنهم لهم السابقون، فقد تكلموا منه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر، لقد قصر عنهم آخرون فغلّوا، وأنهم بين ذلك<sup>(٢)</sup> لعلّ هدى مستقيم"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: نص الحديث في سنن أبي داود، باب لزوم السنة، ٢٠٠/٤، برقم (٤٦٠٧) والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ٤٤/٥، برقم (٢٦٧٦) وابن ماجه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ١٥/١، برقم (٤٣) والدارمي، باب اتباع السنة، ٥٧/١، برقم (٩٥)، وأحمد، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ١٢٦/٤، برقم (١٧١٨٢)، عن العرياض من سارية ﷺ.

(٢) أي بين المقصر والمحسر، أي أنهم وسط بين طرفي الإفراط والتفريط.

(٣) وقد كانت هذه الرسالة جواباً لعدي حين سأله عن بعض القدرية.

"والرابع:... أن الشارع وضع الشرائع، وألزم الخلق الجري على سننها، وصار هو المنفرد بذلك، لأنه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون..."  
 "والخامس:... أن العقل إذا لم يكن متبعاً للشرع، لم يبق له إلا الهوى والشهوات.

ثم ذكر أدلة كثيرة من جهة النقل، على التحذير من عدم لزوم الشرع، وتحكيم العقل بعيداً عن شرع الله تعالى، واتباع الأهواء، فقال: "فمن ذلك ما جاء في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث عده العلماء ثلث الإسلام؛ لأنه جمع وجوه المخالفة لأمره ﷺ...<sup>(٣)</sup>

### ومما ورد من كلام الشاطبي في الاعتصام أيضاً:

بيان منهج أهل الأهواء في رد الأدلة إذا خالفت ما هم عليه من اعتقاد أو عمل: ومن ذلك "ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدعون أنها مخالفة للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها: كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله عز وجل في الآخرة، وكذلك حديث الذباب وقتله، وأن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء، وأنه يقدم الذي فيه الداء، وحديث الذي أخذ أخاه بطئنه فأمره النبي ﷺ

(١) البخاري، باب إذا اصططحوا على صلح جور فالصلح مردود، ٩٥٩/٢، برقم (٢٥٤٩)، ومسلم، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، ١٣٤٣/٣، برقم (١٧١٨).

(٢) مسلم (١٧١٨) عن عائشة.

(٣) انظر: الاعتصام، للشاطبي، ١٦٧/١ - ١٦٩ وأصل الكلام عن البدع، وقد تصرف في بعض العبارات، مع الاختصار، ليتناسب مع موضوعنا، وهو ضرورة التقيد بتحكيم الشرع، والتحذير من الغلو في تحكيم العقل، والخروج عن الشرع إلى اتباع الأهواء.



بسقيه العسل، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول. وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين ﷺ - حاشاهم - وفيمن اتفقت الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم..".

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة والاقتصاد على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن.... وفي هؤلاء وأمثالهم، قال رسول الله ﷺ: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»<sup>(١)</sup>.

وحجة من رد أحاديث الآحاد: "أنها إنما تفيد الظن، وقد ذم الظن في القرآن، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] وقال: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] وما جاء في معناه حتى أحلوا أشياء مما حرمها الله على لسان نبيه ﷺ، وليس تحريمها في القرآن نصاً، وإنما قصدوا من ذلك أن يثبت لهم من أنظار عقولهم ما استحسنا".

ثم بين ورود الظن على أمور ثلاثة:

"أحدها: الظن في أصول الدين، فإنه لا يغني عن العلماء، لاحتماله النقيض عند الظان، بخلاف الظن في الفروع؛ فإنه معمول به عند أهل الشريعة للدليل الدال على إعماله، فكان الظن مذموماً إلا ما تعلق منه بالفروع؛ وهذا صحيح..".

"والثاني: أن الظن هنا - أي في الآية السابقة - هو ترجيح أحد النقيضين على الآخر من غير دليل مرجح، ولا شك أنه مذموم هنا؛ لأنه من التحكم، ولذلك أتبع في الآية بهوى النفس في قوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، فكأنهم مالوا إلى أمر بمجرد الغرض والهوى، ولذلك أثبت ذمّه، بخلاف

(١) سنن أبي داود، باب لزوم السنة، ٢٠٠/٤، برقم (٤٦٠٤) والترمذي، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، ٣٧/٥، (٢٦٦٣) وابن ماجه، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، ٦/١ برقم (١٣) وأحمد من حديث أبي رافع، (٨/٦) برقم (٢٣٩١٢).

الظن الذي أثاره دليل، فإنه غير مذموم في الجملة؛ لأنه خارج عن اتباع الهوى، ولذلك أُثبتَ وعُمِلَ بمقتضاه، حيث يليق العمل بمثله في الفروع.

والثالث: أن الظن على ضربين: ظن يستند إلى أصل قطعي، وهذه الظنون المعمول بها في الشريعة أينما وقعت، لأنها استندت إلى أصل معلوم، فهي من قبيل المعلوم جنسه.

وظن لا يستند إلى قطعي، بل إما غير مستند إلى شيء أصلاً، وهو مذموم وإما مستند إلى ظن مثله، فذلك الظن إن استند إلى قطعي فكالأول، أو إلى ظني، رجعنا إليه.

فعلى كل تقدير، فإن خبر الواحد إذا صح سنده، فلا بد من استناده إلى أصل في الشريعة قطعي، وفي هذه الحال يجب قبوله، ومن هنا قبلناه مطلقاً كما أن ظنون الكفار لا تستند إلى شيء فيجب ردها وعدم اعتبارها<sup>(١)</sup>.

### مقاصد الشريعة الإسلامية من التكليف:

#### المحافظة على الضروريات الخمس:

قال الشاطبي - في الموافقات -: "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه لا تعدو ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ضرورية.

والثاني: أن تكون حاجية.

والثالث: أن تكون تحسينية.

"فأما الأمر الضروري: فهو ما تقوم عليه حياة الناس، ولا بد منه لاستقامة مصالحهم، بحيث إذا فقد اختل نظام حياتهم، ولم تستقم مصالحهم، وعمت فيهم الفوضى والفساد.

(١) الاعتصام - مرجع سابق - ١٦٨/١ - ١٧١ باختصار وتصرف.

ومجموع الضروريات خمسة<sup>(١)</sup> هي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل<sup>(٢)</sup>. فالضروريات لا بدّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين.

### والحفظ لها يكون بأمرين:

**أحدهما:** ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود.

**والثاني:** ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك مراعاتها من جانب العدم.

فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود، كالإيمان والنطق بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وما أشبه ذلك. والعبادات راجعة إلى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضاً كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكنات وما أشبه ذلك.

فالعبادات والعبادات: قد مُنِّلت، والمعاملات: ما كان راجعاً إلى مصلحة الإنسان مع غيره، كانتقال الأملاك بعوض، أو بغير عوض بالعقد على الرقاب، أو المنافع، أو الأبضاع، وهي راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود، وإلى حفظ النفس والعقل أيضاً لكن بواسطة العادات<sup>(٣)</sup>.

والجنايات: ما كان عائداً على ما تقدم بالإبطال، فشرع فيها ما يدرأ ذلك الإبطال، ويتلافى الإضرار بتلك المصالح: كالقصاص والديات للنفس، والحد للعقل، وتضمن قيم الأموال والقطع، وما أشبه ذلك.

(١) المرجع السابق.

(٢) الموافقات: للشاطبي: ٢/٢ - ٤.

وقد شرع الإسلام لكل واحد من هذه الخمسة أحكاماً تكفل إيجاده وتكوينه، وأحكاماً تكفل حفظه وصيانته..

فالدين: هو مجموعة العقائد والعبادات والأحكام... التي شرعها الله سبحانه لتنظيم علاقة الناس بربهم، وعلاقاتهم بعضهم ببعض.

وقد شرع الإسلام لإيجاده وإقامته: إيجاب الإيمان، والقيام بأحكام القواعد الخمس التي بني عليها الإسلام، وهي: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت؛ وسائر العقائد، وأصول العبادات، التي قصد الشارع بتشريعها إقامة الدين، وتشبيته في القلوب باتباع الأحكام التي لا يصلح الناس إلا بها، فشرع لحفظه وكفالة بقائه وحمايته من العدوان عليه أحكام الجهاد، لحمايته ممن يقف عقبة في سبيل الدعوة إليه، كما شرع عقوبة للخروج منه في حد الردة.

والنفس: شرع الإسلام لإيجادها الزواج للتوالد والتناسل، وبقاء النوع على أكمل وجوه البقاء، وشرع لحفظها وكفالة حياتها، إيجاب تناول ما يقيمها من ضروري الطعام والشراب واللباس والمسكن، وإيجاب القصاص والدية والكفارة على من يعتدي عليها...<sup>(١)</sup>.

"وشرع لحفظ العقل: تحريم الخمر وكل مسكر، وعاقب من يشربها، أو يتناول أي مخدر.

وشرع لحفظ العرض: حد الزاني والزانية وحد القذف.

والمال: شرع الإسلام لتحصيله وكسبه: إيجاب السعي للرزق، وإباحة المعاملات والمبادلات، والتجارة، والمضاربة، كما شرع لحفظه وحمايته: تحريم السرقة، وحد السارق والسارقة، وتحريم الغش والخيانة، وأكل أموال الناس

(١) علم أصول الفقه: لعبد الوهاب خلاص، ص ١٩٩ - ٢٠١ بشيء من التصرف.

بالباطل، وإتلاف مال الغير، وتضمنين من يتلف مال غيره، والحجر على السفية..  
وتحريم الربا<sup>(١)</sup>.

### أصناف الناس بالنسبة إلى أحكام الشريعة:

**فإذاً المكلف بأحكامها لا يخلو من أحد أمور ثلاثة:**

**أحدها:** أن يكون مجتهداً فيها، فحكمه ما أداه اجتهاده فيها؛ لأن اجتهاده في الأمور التي ليست دلالتها واضحة إنما يقع موقعه على فرض أن يكون ما ظهر له هو الأقرب إلى قصد الشارع، والأولى بأدلة الشريعة، دون ما ظهر لغيره من المجتهدين فيجب عليه اتباع ما هو الأقرب..

**والثاني:** أن يكون مقلداً صرفاً خلياً من العلم الحاكم جملة، فلا بد له من قائد يقوده وحاكم يحكم عليه، وعالم يقتدي به، ومعلوم أنه لا يقتدي به، إلا من حيث هو عالم بالعلم الحاكم، والدليل على ذلك، أنه لو علم أو غلب على ظنه، أنه ليس من أهل ذلك العلم لم يحل له اتباعه، ولا الانقياد لحكمه.

**والثالث:** أن يكون غير بالغ مبلغ المجتهدين، لكنه يفهم الدليل وموقعه ويصلح فهمه للترجيح بالمرجحات المعتبرة فيه تحقيق المناط ونحوه، فلا يخلو: إما أن يعتبر ترجيحه ونظره أولاً، فإن اعتبرناه صار مثل المجتهد في ذلك الوجه؛ والمجتهد إنما هو تابع للعلم، ناظر نحوه، متوجه شطره؛ فالذي يشبهه كذلك. وإن لم نعتبره فلا بد من رجوعه إلى درجة العامي، والعامي إنما اتبع المجتهد من جهة توجهه إلى صوب العلم الحاكم، فكذلك من نزل منزلته<sup>(٢)</sup>.

### من يحق له الاجتهاد:

والمجتهد الذي توافرت فيه أهلية الاجتهاد، وأعمل اجتهاده في إطار ما يجوز فيه الاجتهاد؛ إن أصاب فله أجران، أجر اجتهاده، وأجر إصابته وإن أخطأ فله

(١) المرجع السابق.

(٢) الاعتصام: ٥٠١/٢ - ٥٠٣ باختصار.

أجر واحد، وهو أجر اجتهاده، وقد أخرج البخاري عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر...»<sup>(١)</sup>.

### ما يجوز فيه الاجتهاد:

"هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي"<sup>(٢)</sup>.

فخرج بذلك ما لا مجال للاجتهاد فيه: وهو ما اتفقت عليه الأمة من جليات الشرع، كوجوب الصلوات الخمس، والزكوات ونحوهما، وبه تكون الأحكام الشرعية بالنسبة للاجتهاد نوعين:

- ما يجوز الاجتهاد فيه، وما لا يجوز الاجتهاد فيه، فاعلم رعاك الله بأنه لا يجوز الاجتهاد - ابتداءً - قبل طلب النص<sup>(٣)</sup>، وهناك مواطن لا يجوز الاجتهاد فيها منها:

١- الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة، أو التي ثبتت بدليل قطعي الثبوت، قطعي الدلالة، مثل: وجوب الشهادتين، والصلوات الخمس، والصيام، والزكاة، والحج، وتحريم جرائم الزنا والسرقه وشرب الخمر والربا والقتل، وكذا تحديد عقوباتها المقدرة لها شرعاً، مما علم من نصوص الكتاب والسنة، وكذا سائر العقوبات والكفارات المقدرة، فكل هذه وأشباهها لا مجال للاجتهاد فيها.

(١) البخاري، في الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ٢٦٧٦/٦، برقم (٦٩١٩)، ومسلم بنحوه، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ١٣٤٢/٣، برقم (١٧١٦).

(٢) المستصفى: للغزالي، ٣٤٥/١.

(٣) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق: محمد تامر، ٥٠٨/٤.

٢- وأما التي يجوز الاجتهاد فيها: فهي الأحكام التي ورد فيها نص ظني الثبوت والدلالة، أو ظني أحدهما، وكذا الأحكام التي لم يرد فيها نص ولا إجماع.

فإذا كان النص ظني الثبوت، كان مجال الاجتهاد فيه: البحث في سنده وطريق وصوله إلينا، ودرجة رواته من العدالة والضبط وغيرهما.

وإذا كان النص ظني الدلالة، كان الاجتهاد فيه: البحث في معرفة المعنى المراد منه، وقوة دلالته على المعنى، فقد يكون عاماً، وقد يكون مطلقاً، وقد يرد بصيغة الأمر أو النهي، وقد يرشد الدليل إلى المعنى بطريق العبارة، أو الإشارة أو غيرهما. وهذا كله مجال للاجتهاد، فربما يكون العام باقياً على عمومته، وربما يكون مخصصاً ببعض مدلوله، وقد يجري المطلق على إطلاقه، وقد يقيد، وقد يحمل الأمر على الوجوب - كما هو الأصل - وقد يراد به النذب أو الإباحة وقد يراد بالنهي التحريم - كما هو حقيقته - وقد يصرف إلى الكراهة.. وهكذا..<sup>(١)</sup>

ويقول الشاطبي في الاعتصام: "إن الله تعالى أنزل الشريعة على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وجعلها تبياناً لكل ما يحتاج إليه الخلق في تكاليفهم التي أمروا بها، وتعباداتهم التي طوقوها في أعناقهم، ولم يمت رسول الله ﷺ حتى كمل الدين بشهادة الله تعالى بذلك حيث قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقول الله:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

(١) جماع العلم، للإمام الشافعي، ٦٨/١، وكشاف القناع، للبهوتي، ٣٠١/٦، ومطالب أولى النهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، ٤٤٢/٦.

فلا يقال: قد وجدنا من النوازل والوقائع المتجددة ما لم يكن في الكتاب ولا في السنة نص عليه، ولا عموم ينتظمه، وأن مسائل الجد في الفرائض، والحرام في الطلاق، ومسألة الساقط على جريح محفوف بجرحى، وسائر المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها من كتاب ولا سنة، فأين الكلام فيها؟

فيقال في الجواب: إن قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ \* إن اعتبرت فيها الجزئيات من المسائل والنوازل، فهو كما أوردتم، ولكن المراد كلياتها، فلم يبقَ للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات أو الحاجيات أو التكميليات إلا وقد بينت غاية البيان، نعم يبقى تنزيل الجزئيات على تلك الكليات موكولاً إلى نظر المجتهد، فإن قاعدة الاجتهاد أيضاً ثابتة في الكتاب والسنة، فلا بد من إعمالها، ولا يسع الناس تركها، وإذا ثبتت في الشريعة أشعرت بأن ثمَّ مجالاً للاجتهاد، ولا يوجد ذلك إلا فيما لا نص فيه، ولو كان المراد بالآية الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بالفعل، فالجزئيات لا نهاية لها، فلا تنحصر بمرسوم، وقد نص العلماء على هذا المعنى، فإنما المراد بالكمال بحسب ما يحتاج إليه من القواعد الكلية التي يجري عليها ما لا نهاية له من النوازل<sup>(١)</sup>.

ويقول الخضري: "الاجتهاد: بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي مما اعتبره الشارع دليلاً، وهو كتاب الله وسنة نبيه ﷺ"<sup>(٢)</sup>.

ويقول عبد الوهاب خلاف: "الاجتهاد - في اصطلاح الأصوليين -: هو بذل الجهد للحصول على الحكم الشرعي من دليل تفصيلي من الأدلة الشرعية، فإن كانت الواقعة التي يراد معرفة حكمها قد دل على الحكم الشرعي فيها دليل صريح قطعي الورود والدلالة، فلا مجال للاجتهاد فيها، والواجب أن يُنفذ فيها ما دلَّ عليه النص؛ لأنه ما دام قطعي الورود، فليس ثبوته وصدوره عن الله

(١) الاعتصام للشاطبي، وقواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ٣١٣/٢.

(٢) تاريخ التشريع، للخضري، ص ٨٧.



ورسوله موضوع بحث وبذل جهد؛ وما دام قطعي الدلالة، فليست دلالته على معناه، واستفادة الحكم منه موضع بحث واجتهاد؛ وعلى هذا فآيات الأحكام المفسرة، التي تدل على المراد منها دلالة واضحة ولا تحتل تأويلاً، يجب تطبيقها، ولا مجال للاجتهاد في الوقائع التي تطبق فيها<sup>(١)</sup>. ففي قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] لا مجال للاجتهاد في عدد الجلدات، وكذلك في كل عقوبة أو كفارة مقدرة، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] بعد أن فسرت السنة العملية المراد من الصلاة والزكاة، لا مجال للاجتهاد في تعرف المراد من أحدهما، فما دام النص صريحاً مفسراً بصيغته، أو بما ألحقه الشارع به من تفسير وبيان، فلا مسأغ للاجتهاد فيما ورد فيه؛ ومثل هذه الآيات القرآنية المفسرة: السنن المتواترة المفسرة؛ كحديث الأموال الواجبة فيها الزكاة ومقدار النصاب من كل منها، ومقدار الواجب فيه".

"أما إذا كانت الواقعة التي يراد معرفة حكمها، قد ورد فيها نص ظني الورود والدلالة، أو أحدهما ظني فقط، ففيها للاجتهاد مجال...". ويقول خلاف: "وكذلك إذا كانت الواقعة لا نص على حكمها أصلاً، ففيها مجال متسع للاجتهاد، لأن المجتهد يبحث ليصل إلى معرفة حكمها بواسطة: القياس، أو الاستحسان، أو الاستصحاب أو مراعاة العرف، أو المصالح المرسلة"<sup>(٢)</sup>.

(١) أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، ص ٢١٦.

(٢) المرجع السابق.

## ما لا مجال فيه للاجتهاد:

- ١- كل أمر غيبي خاضع للإخبار من قبل الشارع، سواء ما يتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى، أو بأحوال يوم القيامة من صفات الجنة والنار والصراط والميزان والكوثر وما يتعلق بالبرزخ، وغير ذلك.
  - ٢- العبادات: التي الأصل فيها عدم الالتفات إلى المعاني كونها غير معقولة المعنى وهي الأمور التعبدية.
- ومعنى ذلك أن المقصود الشرعي الأول منها: التعبد لله تعالى بذلك المحدود، إذ قد فهم من تحديد الشارع للعبادات: كيفيتها، وهيئاتها، وشروطها، وأركانها ومفسداً لها... إلى غير ذلك، أن الشارع تعبدنا بعبادات محدودة، لم يجعل لنا الحق في تجاوزها، والحكمة العامة من كل هذه العبادات والتي عرفناها هي: التعبد والانقياد لأوامر الله تعالى وإفراده بالخضوع والتعظيم لجلاله، والتوجه إليه، ولم يجعل الله تعالى لأحد أن يعبد سبجانه على ما يراه الإنسان ويخترعه من عند نفسه، ولذلك كان من أعظم الذنوب، أن يجعل المرء لنفسه حقاً في أن يشرع للناس ما لم يأذن به الله عز وجل؛ ذلك أن الدين هو ما شرعه الله عز وجل، ومن يشرع للناس شيئاً من عند نفسه، فقد نصب نفسه منازعاً لله عز وجل في بعض خصائصه تعالى، فمصدر التشريع هو الكتاب والسنة، سواء في العبادات بكل تفاصيلها، أو في العادات التي وضع لها الشارع قواعد عامة، وجعلها قائمة على جلب المصلحة للمكلف، ودرء المفسدة عنه، كما توسع الشارع في بيان العلة والحكم التي تقوم عليها أحكام المعاملات، ومعنى ذلك أن الشارع قصد في باب العادات الالتفات إلى المعاني في الغالب لا الوقوف عند مجرد النصوص، ولذلك كان الأصل

فيها الجواز إلا ما دلّ الدليل على منعه ، كما أن الأصل في العبادات المنع إلا ما دلّ الدليل على مشروعيته.

٣- وإذا ظهر من غير الغالب أن الشارع التفت في العادات إلى المعاني ، وهو أن المقصود منها التعب ، فلا بدّ في هذه الحال من التسليم ، والوقوف مع النص ، وعدم إعمال الاجتهاد فيها ، وذلك :

أ- كطلب الصداق في النكاح واشتراط الولي والشهود.

ب- والذبح في المحل المخصوص من الحيوان المأكول.

ت- والفروض المقدرة في الموارث.

ث- وكون شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل.

ج- وعدد الأشهر في العدّد الطلاقية ، والوفّية (نسبة للوفاة).

ح- ومقادير الحدود المحددة لبعض الجرائم وأنواعها.

وما أشبه ذلك من الأمور التي لا مجال للعقول في فهم مصالحها الجزئية.

حتى يقاس عليها غيرها ، فإننا نعلم أن الشروط المعتبرة في النكاح من الولي والصداق وشبه ذلك ، لتمييز النكاح عن السفاح ، وأن فرض الموارث ترتبت على ترتيب القربى من الميت ، وأن العدّد والاستبراءات ، المراد بها استبراء الرحم خوفاً من اختلاط المياه ؛ ولكنها أمور جُمليّة ، كما أن الخضوع والتعظيم والإجلال علة شرع العبادات ، وهذا المقدار لا يقضي بصحة القياس على الأصل فيها ، بحيث يقال - مثلاً - : إذا حصل الفرق بين النكاح والسفاح بأمور أخرى ، لم تشترط تلك الشروط ، ومتى علم براءة الرحم لم تشترط العدة بالأقراء ولا بالأشهر ، وإذا حصل الزجر والعقوبة لمركبي الجرائم بغير الحدود والمقدرة شرعاً ، أغنى ذلك عنها ، وإذا علم قدرة المرأة على تحمل الشهادة دون الحاجة إلى أخرى تُذكرها كانت بمنزلة الرجل ، ولا ما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) المرجع السابق بتصرف.

ويقول الشيخ الأمين الشنقيطي: "ولا يصح الاجتهاد البتة في شيء يخالف نصاً من كتاب أو سنة ثابتة، سالماً من المعارضة"<sup>(١)</sup> لإجماع العلماء على أن المجتهد المطلق، إذا أقام باجتهاده دليلاً مخالفاً لنص من كتاب أو سنة أو إجماع، أن دليله ذلك باطل بلا خلاف، وأنه يرد بالقادح المسمى في الأصول: بفساد الاعتبار، وفساد الاعتبار؛ الذي هو: مخالفة الدليل لنص أو إجماع، من القواعد التي لا نزاع في إبطال الدليل بها.. وبما ذكرنا تعلم أنه لا اجتهاد أصلاً، ولا تقليد أصلاً في شيء يخالف نصاً من كتاب أو سنة أو إجماع"<sup>(٢)</sup>.

### من أدلة مشروعية الاجتهاد:

- ١ - عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فأخطأ فله أجر»<sup>(٣)</sup>.
- ٢ - قال أبو داود: حدثنا حفص بن عمر، عن شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن، قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله»<sup>(٤)</sup>.

(١) الموافقات: للشاطبي، ٢/٢١١، ٢١٤، باختصار وتصرف.

(٢) أضواء البيان: للشيخ الأمين الشنقيطي: ٣٠٥/٧ باختصار.

(٣) البخاري في الاعتصام، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ٦/٢٦٧٦، برقم (٦٩١٩) ومسلم، في الأقضية، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٧١٦)، ٣/١٣٤٢.

(٤) رواه أبو داود، في الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، ٣/٣٠٣، برقم (٣٥٩٢) وهذا لفظه، ورواه الترمذي، في الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، ٣/٦١٦، برقم (١٣٢٧) وأحمد: ٥/٢٣٠، ٢٣٦، وانظر: كلام الشيخ الأمين الشنقيطي في أضواء البيان، من سورة الأنبياء، عند قوله تعالى (فهنهناها سليمان) ٤/١٧٤، فقد أوضح بما أورده من كلام أهل العلم، ما يفيد صحة حديث معاذ رضي الله عنه.

٣ - حكم داود وسليمان عليهما السلام المشار إليهما بقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لَحَكَمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٧٨) ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ (الأنبياء: ٧٨ - ٧٩).

روى ابن جرير عن ابن مسعود رضي الله عنه، في هذه الآية: قال - عن الحرث -: كَرَمَ انبتت عناقيده فأفسدته، قال: فقضى داود عليه السلام. بالغنم لصاحب الكرم، فقال سليمان عليه السلام: غير هذا يا نبي الله. قال: وما ذاك؟ قال: يدفع الكرم إلى صاحب الغنم، فيقوم عليه حتى يعود كما كان، وتدفع الغنم إلى صاحب الكرم، فيصيب منها، حتى إذا كان الكرم كما كان دفع الكرم إلى صاحبه، ودفعت الغنم إلى صاحبها، فذلك قوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ (الأنبياء: ٧٩).

وهناك روايات أخرى ذكرها المفسرون لا تخرج عن هذا المعنى. والشاهد من القصة، أن داود عليه السلام حكم باجتهاده لا بالوحي، إذ لو كان حكمه بالوجه، لما جاز أن ينقضه سليمان عليه السلام.

وقد أثنى الله عز وجل عليهما جميعاً، بقوله: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: ٧٩) بعد أن أثنى على سليمان عليه السلام لإصابته، ولم يلم داود عليه السلام لعدم إصابته، فدل على جواز الاجتهاد، وأن صاحبه مأجور على اجتهاده.

٤ - ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «بينما امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت؛ وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكما إلى داود عليه السلام - فقضى به للكبرى فخرجتا على سليمان ابن داود عليهما السلام، فأخبرته، فقال: اتئوني بالسكين أشقه بينكما؛ فقالت الصغرى: لا. يرحمك الله هو ابنها، فقضى به للصغرى».

قال الشيخ الأمين الشنقيطي: "فهذا الحديث الصحيح يدل دلالة واضحة على أنهما قضيا معاً بالاجتهاد في شأن الولد المذكور، وأن سليمان - عليه السلام - أصاب في ذلك، إذ لو كان قضاء داود - عليه السلام - بوحى لما جاز نقضه، وقضاء سليمان - عليه السلام - واضح أنه ليس بوحى، لأنه أوهم المرأتين أنه يشقه بالسكين، ليعرف أمه بالشفقة عليه، ويعرف الكاذبة برضاها بشقه لتشاركها أمه في المصيبة، فعرف الحق بذلك"<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم، أنهم اجتهدوا في مسائل، من مسائل الفقه، في حياة رسول الله ﷺ، وبعد وفاته، من غير نكير، وكانوا يجتهدون في النوازل ويقيسون بعض الأحكام على بعض ويعتبرون النظر بنظيره<sup>(٢)</sup> ومن أمثلة ذلك:

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ - يوم الأحزاب -: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعنف واحداً منهم<sup>(٣)</sup>.

٢ - حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة، فعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه قال: نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ، فأرسل النبي ﷺ إلى سعد فأتى على حمار فلما دنا من المسجد قال للأنصار: «قوموا إلى سيدكم - أو خيركم» فقال: «هؤلاء نزلوا على حكمكم» فقال: تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، قال: «قضيت بحكم الله» وربما قال: «بحكم الملك»<sup>(٤)</sup>.

(١) أضواء البيان: ١٧١/٤.

(٢) انظر: إعلام الموقعين، ٢٠٣/١.

(٣) البخاري، في المغازي باب صلاة الطالب والمطلوب، ٣٢١/١، برقم (٩٠٤).

(٤) المرجع السابق.

٣ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة، وليس معهما ماء، فتيهما صعيداً فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك له، فقال - للذي لم يعد -: «أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك» وقال - للذي توضأ وأعاد -: «ولك الأجر مرتين»<sup>(١)</sup>.

٤ - عن عائشة رضي الله عنها، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً، فقال: «يا عائشة ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل علي، فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما، وبَدَتْ أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض»<sup>(٢)</sup>.

والحديث فيه اجتهاد مجزأ المدلجي بالقيافة، وإقرار الرسول ﷺ على ذلك فقد ألحق هذا القائف الفرع بالأصل، وألغى ما بينهما من اختلاف في البياض والسواد، لأن هذا الوصف لا تأثير له في الحكم. والأمثلة على هذا كثيرة، نكتفي منها بما سبق.

### ما يورثه التقليد المذموم:

ثم تحدث عن عدم جواز اتباع العامي لمن اتبعه إذا علم أو غلب على ظنه، خطؤه بوجه من الوجوه؛ لأن الاتباع في هذه الحال، إنما هو محض تعصب، يؤدي إلى مخالفة الشرع، ثم قال: "ولقد زل - بسبب الإعراض عن الدليل، والاعتماد على الرجال - أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين، واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل، ولنذكر لذلك عشرة أمثلة:

(١) رواه أبو داود في الوضوء، باب في التيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت، ٩٢/١، برقم (٣٣٨)، والدارمي باب التيمم، ٢٠٧/١، برقم (٧٤٤)، والحاكم في كتاب الطهارة، ٢٨٦/١، برقم (٦٣٢)، والدارقطني، باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجراح، ١٨٨/١، برقم (١).

(٢) مسلم، في الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، ١٠٨١/٢، رقم (١٤٥٩).

**أحدها:** وهو أشدها. قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين هو المرجوع إليه دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة، وحجة القرآن، ودليل العقل، فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

فحين نبهوا على وجه الحجّة بقوله تعالى: ﴿قُلْ أُولَٰئِكَ تُكْبِرُونَ ۖ أَأُنَادِيهِمْ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤]، لم يكن لهم جواب إلا الإنكار؛ اعتماداً على اتباع الآباء وأطراحاً لما سواه، ولم يزل مثل هذا في الشرائع، فكان الجميع مذمومين، حين اعتبروا واعتقدوا أن الحق تابع لهم، ولم يلتفتوا إلى أن الحق هو المقدم.

**والثاني:** رأي الإمامية في اتباع المعصوم - في زعمهم - وإن خالف ما جاء به النبي المعصوم حقاً، وهو محمد ﷺ فحكموا الرجال على الشريعة، ولم يحكموا الشريعة على الرجال، وإنما أنزل الكتاب ليكون حكماً على الخلق على الإطلاق والعموم<sup>(١)</sup>.

**الثالث:** رأي المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن تتسبب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد، وتكلم في المسائل، ولم يرتبط إلى إمامهم رموه بالنكير..

**الرابع:** رأي نابتة متأخرة الزمان، ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين، أو يروم الدخول فيهم، يعمدون إلى ما نقل عنهم في الكتب من الأحوال الجارية عليهم، أو الأقوال الصادرة عنهم، فيتخذونها ديناً وشريعة لأهل الطريقة وإن كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة...

**الخامس:** لخلاصته: أن أقواماً يبحثون في أقوال الرجال ما يوافق أغراضهم وأهواءهم، فما وافق المسألة المسئول عنها أفتوا بها، وحجتهم في ذلك قول من

(١) المرجع السابق.



قال: اختلاف العلماء رحمة[ ثم حكى عن الخطابي أنه حكى عن بعضهم أنه يقول: كل مسألة ثبت لأحد من العلماء فيها الجواز - شدّ عن الجماعة أولاً - فالمسألة جائزة. انتهى.

**أقول:** وهذا ينطبق على تتبع الرخص في أقوال العلماء، الذي يفضي إلى الزندقة والعياذ بالله تعالى.

**السادس:** ما حكى الله تعالى عن الأحرار والرهبان قوله: ﴿أَتَّخِذُوا

أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

أخرج الترمذي عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ - وفي عنقي صليب من ذهب - فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن» وسمعتة يقرأ في سورة براءة: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكن إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه»<sup>(١)(٢)</sup>.

فتأملوا يا أولي الألباب؛ كيف حال الاعتقاد - في الفتوى - على الرجال، من غير تحرر للدليل الشرعي، بل لمجرد العرض العاجل، عافانا الله من ذلك بفضل<sup>(٣)</sup>.

فالحاصل مما تقدم أن تحكيم الرجال من غير الثقات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب شرعاً ضلال - وما توفيقى إلا بالله - وإن الحجة القاطعة، والحاكم الأعلى هو الشرع لا غير..<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث غريب أورده الترمذي في السنن، ٢٧٨/٥، برقم (٣٠٩٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) هذه بعض الأمثلة العشرة التي أوردها الشاطبي في الاعتصام، وقد حذفت بعضها كونها متداخلة.

(٤) الاعتصام، للشاطبي، ٣٥٥/٢.

## من آداب العلماء والدعاة:

هناك قضايا كانت وما تزال محل جدال وخصومة ونزاع بين أهل العلم، كما أن هناك قضايا هي محل اتفاق بين أهل العلم، وخاصة القضايا المتعلقة بأصول الدين.

وعليه فإن القضايا ذات الطابع الأصولي، والمتفق عليها بين أهل العلم، والتي لا يستغني عن العلم بها عامة الناس، هي القضايا التي يجب تعميمها على الناس حتى يكونوا على بصيرة من أمر دينهم؛ لأنها هي الأساس والقاعدة التي يقوم عليها إيمان المرء المسلم.

وأما القضايا الأخرى التي هي محل جدل ونزاع بين أهل العلم، والتي لا يترتب على العلم بها أو الجهل بها حكم، ولا يترتب على عدم العلم بها اختلال في إيمان المرء فهذه لا ينبغي إثارتها عند العامة، لما تحدثه من بلبلة وتشويش دون جدوى، كما أن العامة سيفقدون الثقة بأهل العلم إذا ما سمعوا تجريح العلماء أو الدعاء بعضهم لبعض، ورأوا الخروج عن حدود الآداب في التعامل فيما بينهم، ومن بين هذه القضايا:

١- هل رأى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربه سبحانه يقظة؟

٢- هل الجنة والنار تفتيان؟

٣- هل الأموات يسمعون كلام الأحياء؟

٤- هل الكفار والمنافقون يرون الله عز وجل في عرصات القيامة؟

٥- حكم أطفال المسلمين والمشركين وأصحاب الفترة؟

إلى غير ذلك من أمثال هذه القضايا.

وقد وردت آثار تحذر من تحديث الناس بما لا تسعه عقولهم، فتكون فتنة

لهم، من ذلك:

- ١- روى البخاري تعليقاً عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، أنه قال «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذبَ الله ورسوله؟»<sup>(١)</sup>.
- ٢- وروى مسلم عن عبد الله بن مسعود رض الله عنه قال: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة»<sup>(٢)</sup>.
- ٣- وروى البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «حفظت عن رسول الله ﷺ وعائين: فأما أحدهما فبثته، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم»<sup>(٣)</sup>.

### الاختلاف المذموم:

من أسباب الاختلاف المذموم:

للاختلاف المذموم أسباب كثيرة منها:

- ١- اتباع الهوى: ولذلك سمي أهل البدع: أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك..".
- ٢- اتباع العوائد، وإن فسدت، أو كانت مخالفة للحق: وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ، وأشباه ذلك، وهو التقليد المذموم، فإن الله ذم ذلك في كتابه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣].
- ثم قال: ﴿قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهِدْيَ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: ٢٤]، وكلا الأمرين راجع إلى وجه واحد: وهو الجهل بمقاصد

(١) البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا، ٥٩/١، برقم (١٢٧).

(٢) مسلم، في مقدمة كتابه الصحيح، ١١/١.

(٣) البخاري في كتاب العلم، باب حفظ العلم، ٥٦/١، برقم (١٢٠).

الشريعة، والتخصرص على معانيها بالظن من غير تثبت، أو الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم..<sup>(١)</sup>.

### خلاصة البحث

هناك قواطع في الشريعة الإسلامية، تكفل الإسلام ببيانها وإيضاحها، وتولى العناية بها، ولم يترك للعقل البشري مجالاً للخوض فيها، كما لم يعط لمن وصل إلى مرحلة أهلية الاجتهاد من أرباب العلم - حقاً في اقتحام غمارها، والخوض في بحارها الواسعة، وأمواجها المتلاطمة؛ ذلك أن الأمر يتعلق:

- إما بأمور غيبية خارج إدراكها عن حدود العقل البشري، ذي الطاقة المحدودة والمعارف القاصرة خاصة فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، وأفعاله.

ولذلك تاهت عقول الذين اقتحموا هذا الحمى، أولئك الذين اشتغلوا بعلم الكلام، بعد أن اتجهوا صوب علوم اليونان، الذين قامت علومهم على الفلسفة، والجدل العقيم، وحسبوا أن عقولهم واغترارهم بذكائهم سيوصلهم إلى حقائق ومعارف لم يسبق إليها غيرهم، فارتطموا بالمجاهل والمفايزات المظلمة التي عجزوا - بعد ذلك - عن الخروج منها بسلام، وأدركتهم الندامة على ما أضاعوا من وقت وعمر وجهدٍ وطول كدٍ وعناء في غير طائل، حتى عاد بعضهم إلى ما يسمى بإيمان العجائز.

"ومما يُنقل - في هذا - عن ابن أبي الحديد<sup>(٢)</sup> - وقد حكى كثرة بحثه في علم الكلام - أنه قال:

(١) الاعتصام: ١٧٦/٢ - ١٨٢ باختصار وتصرف.

(٢) هو عبد الحميد بن هبة الله، أبو حامد، المتوفى عام: ٦٥٥هـ.

وحسبتُ أني بالغُ أملي      فيما طلبت ومُبرئُ شَجَني  
فإذا الذي استكثرت منه هو الد      الجاني عليَّ عظاممُ الحَنِ  
فضلت في تيهٍ بلا علم      وغرقت في يَمٍ بلا سُفْنِ  
وقال صاحب "نهاية الإقدام في علم الكلام"<sup>(١)</sup>:

قد طفتُ في تلك المعاهد كلها      وسيُرت طرِفٌ بين تلك المعالم  
فلم أرَ إلا واضعاً كفَّ حائرٍ      على ذقنٍ أو قارِعاً سنُّ نادم<sup>(٢)</sup>

ولابن الوزير<sup>(٣)</sup> كلام بديع في هذا، فقد أشار في مقدمة كتابه: "إيثار الحق على الخلق" بعد أن بيَّن كثرة ما وقع فيه أهل العلم من الاختلاف التي يعجز الإنسان ذو العمر المحدود عن الإحاطة بها، وتحقيق الحق فيها - وإن كان بعضها واضح البطلان - قال بعد ذلك: "وإن الله تعالى - وله الحمد والشكر والثناء - وفقني حينئذٍ إلى أوضح الطرق في - علمي - وأبعدها عن الشبهة والشكوك، وهو الذي جاء الإسلام بوجوب معرفته من الحق الذي تُخاف المضرةً بهله، وهو الذي جاء الإسلام بوجوب معرفته، أو أمر بها، أو ندب إليها من الكتاب والسنة، دون ما لم يدلُّ عقل ولا سمع على وجوب معرفته، ولا ثبت في الشريعة استحبابها، وبترك هذا القسم يسهل الأمر، ويهون الخطب، فإن الذي وسَّع دائرة المراء والضلال: هو البحث عمَّا لا يُعلم، والسعي فيما لا يُدرك، وطول السير والسعي في الطريق التي لا توصل إلى المطلوب، والافتداء بمن يُظن فيه الإصابة وهو مخطئ، والاشتغال بالبحث عن الدقائق التي لا طريق إلى معرفتها، ولا يوصل البحث عنها إلى يقين، ولا إلى الوفاق، ولا ظهرت للخوض فيها - مع طوله - ثمرة نافعة، ولا باليقين صادعة، ولا للافتراق جامعة، ولا روي عن أحد من الأنبياء

(١) هو: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، المتوفى عام: ٥٤٨هـ.

(٢) إيثار الحق على الخلق، ص ٨.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير الحسن بن اليمني الصنعاني، المتوفى عام: ٨٤٠هـ.

عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام، وربما انقطع العمر القصير في تلك الطرق البعيدة قبل البلوغ إلى المقصود بها: وهو معرفة الحق الواجب من الباطل المهلك، ومعرفة المحق من المبطل، وليس الطلب لكل علم بمحمود، ولا كل مطلوب بموجود<sup>(١)</sup>.

• وإما أن يكون الأمر متعلقاً بالأمر التعبدية المحضة، غير معقولة المعنى، والتي قصد الشارع منها تحقيق عبودية العباد لرب العباد والتي لا يسع العبد في كل تفاصيلها إلا أن يقول: سمعنا وأطعنا، دون نظر إلى حكمة ولا إلى علة، وإن كان كل تشريع قائم على الحكمة، لكن الإنسان قد يقصر فهمه وعلمه وعقله عن إدراك ذلك، وهو في كل الأحوال مأمور بالتسليم والانقياد، ومعنى ذلك أن الشارع قد جعل لهذه العبادات حدوداً، وأراد من العبد أن يمارس العبادة في إطار هذه الحدود، وأن لا يتعدها بزيادة ولا نقصان ولا تغيير، فليس له الحق في أن يعمل الاجتهاد في ذلك فقد كُفي، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من إحداث ما لا أصل له في شرع الله سبحانه، فقال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٢)</sup>، وقال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٣)</sup>، وهذا معناه أن العبادة لا تقبل إلا بشرطي الإخلاص، والموافقة للشرع، وفقدان الإخلاص يوقع في الشرك، والله عز وجل أغنى الشركاء عن الشرك، وفقدان الموافقة والمتابعة للشرع يوقع في البدعة، وكل بدعة ضلالة.

(١) إثبات الحق على الخلق - مرجع سابق - ص ٤ - ٥.

(٢) البخاري - تعليقاً بصيغة الجزم - في باب البيوع، باب ٦٠ النجش، ٢٤/٣، وفي الاعتصام، باب ٢٠ (إذا اجتهد العامل... ٧٥٦/٨، ومسلم، برقم (١٧١٨)).

(٣) البخاري، في الصلح باب (٥) ١٦٧/٣، ومسلم في الأفضية، برقم (١٧١٨).

- وإمّا أن يكون من الأمور التي تولّى الشارع تفصيلها، وبيان مقاديرها وأزمانها، وهيئاتها، مثل تفاصيل العبادات، وتحديد الموارث، وكذا بيان الحدود وغير ذلك.
- وإمّا أن تكون من القواطع التي جاءت الشريعة الإسلامية من أجل إيجادها، وصيانتها والحفاظ عليها، كون الحياة لا تقوم إلا بها، وتتمثل في الضرورات الخمس، فإن مدار الأحكام الشرعية كلها جلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفسد وتقليلها، وإذا أُهْدِرت هذه الضرورات الخمس فسدت الحياة جملة وتفصيلاً؛ ولذلك كان من أولويات واجبات الحاكم المسلم؛ صيانتها، والحفاظ عليها، بسد منافذ الفتنة والفساد ومحاربة كل ذريعة تؤدي إلى المساس بها ونشر الفضيلة، وإحياء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود التي فرضها الشارع زجراً لمن يتجرأ عليها بالإفساد والهدر، حتى تستقيم حياة الخاصة والعامة.
- وإمّا أن يكون مما له علاقة بتبليغ دين الله عز وجل، وكفالة حفظه وصيانتها من التحريف والتبديل، تحقيقاً لوعده الله سبحانه بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله سبحانه: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١]، وقوله جل ثناؤه: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ولا تتحقق النذارة. لغير الموجودين في عصره صلى الله عليه وآله وسلم، ولا عموم رسالته للعالمين، بحيث تقوم عليهم الحجة ببعثته وتبليغه لدين الله - إلا إذا ظل هذا الدين محفوظاً بحفظ أصوله، وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق العصمة في

المبلغين لدين الله عز وجل وكذا عدالة الذين نقلوا إلينا هذا الدين، لذلك كان لا بدَّ من الاعتقاد الجازم بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعدالة جميع الصحابة.

ولم يتكفل الله تعالى بحفظ الكتب - السابقة على القرآن - من التحريف والتبديل كونها كانت لأمم معيّنة، وأزمان محدودة، بخلاف القرآن، ولذلك لم يبعث الله تعالى بعد رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم رسولاً، بل جعله خاتم أنبيائه ورسله، وحَمَلَ المسؤولية في تبليغ دين الله بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حَمَلَةُ العلم وورَثَةُ الأنبياء، كما قال عليه الصلاة والسلام: «إن العلماء ورثة الأنبياء. إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافر»<sup>(١)</sup>.

والذين يتقوّلون على الصحابة بما برأهم الله عز وجل منه، ويظعنون فيهم بخلاف ما جاء عنهم في الكتاب والسنة، من الثناء والفضل، وما بذلوه في سبيل إعلاء كلمة الله من الجهاد والبذل والتضحية، وما كانوا عليه من التفاني في حبِّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكمال متابعتة، إن الطاعنين في الصحابة إنما يظعنون في الكتاب والسنة، ويسعون إلى التشكيك في صحة ما نُقِلَ إلينا عنهم من كتاب ربنا، وسنة رسولنا صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا يتنافى مع ما أَرَادَهُ الله عز وجل من نصرته دينه، وإعزاز أوليائه والتمكين لهم في الأرض، وجعل دينه هو الظاهر على سائر الأديان، ولو كره الكافرون ولو كره المشركون.

ولذلك لا بدَّ من تحصين الأجيال وعامة الناس، من خلال المناهج، ومضاعفة الجهود في التوعية، لمواجهة الموجة العاتية اليوم التي لم يعد أصحابها

(١) الترمذي، في العلم، (٢٦٨٢) وابن ماجه، في المقدمة (٢٢٣)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي، برقم (٢٨٣٥، ٢١٥٩) وصحيح ابن ماجه برقم (٢٢٣).



يستخفون بضلالتهم من النيل في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع تلبسهم بالدين ودعواهم حب أهل البيت والدفاع عنهم - وما أبعدهم عن ذلك أبعدهم الله ..

وأخيراً نسأل الله عز وجل أن يوفق ولاية أمور الأمة، وعلماءها ودعاتها إلى خدمة دينه، والدفاع عنه، والذود عن حياضه، وأن يجمع شتات الأمة على الحق والهدى، وأن يرد كيد الكائدين والمتآمرين والمفسدين في نحورهم إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

### ثبت المراجع والمصادر

- ١- الاجتهاد، للزحيلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ضمن البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد في عام ١٣٩٦هـ.
- ٢- إحياء علوم الدين، للغزالي، دار المعرفة - بيروت.
- ٣- الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق الشيخ: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي - جدة - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٤- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥- أضواء البيان للشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦- الاعتصام، للشاطبي، دار المعرفة، بيروت.
- ٧- إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- ٨- إيثار الحق على الخلق لابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

- ٩- البحر المحيط في علم أصول الفقه للزركشي، ضبط نصوصه: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠- البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف - بيروت - بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ١١- تاريخ التشريع للخضري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.
- ١٢- تاريخ بغداد، للخطيب، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ١٣- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الفكر، بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.
- ١٤- التفسير الكبير، للرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٥- تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ١٦- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، دار الشعب - القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ١٧- جماع العلم، للإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٨- الدر المنثور، للسيوطي، دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٩٩٣م.
- ١٩- زاد المسير لابن الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- ٢٠- السنة لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

- ٢١- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٢٢- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر.
- ٢٣- سنن البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٤- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٢٥- سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد رملی وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٦- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٧- شرح الإبانة لابن بطة، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراية للنشر، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٢٨- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ.
- ٢٩- شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- ٣٠- الشفا مؤسسة علوم القرآن دار الفيحاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- ٣١- الصارم المسلول لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٢- صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٣- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٣٤- علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت، الطبعة الثامنة، ١٩٧٢م.
- ٣٥- الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد النجدي، مكتبة ابن تيمية - الطبعة الثانية، بدون ذكر مدينة النشر ولا تاريخ الطبعة.
- ٣٦- فتح الباري لابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، لم يذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٣٧- فتح المغيـث، للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣هـ.
- ٣٨- الفصل في الملل والنحل، لابن حزم الظاهري، طبعة مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٣٩- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٤٠- قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، بدون ذكر رقم الطبعة.

- ٤١- الكامل لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٢- كشاف القناع، للبهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٤٣- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٤٤- لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى، بدون ذكر تاريخها.
- ٤٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للبيهقي، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي - القاهرة - بيروت - ١٤٠٧هـ، بدون ذكر رقم الطبعة.
- ٤٦- مستدرک الحاکم، تحقيق: مصطفى عبد القادر البغا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٧- المستقصى للغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٤٨- مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٩- مسند أحمد، مؤسسة قرطبة - مصر - بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٥٠- مشكاة المصابيح للتبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.
- ٥١- مطالب أولى النهى، للسيوطي الرحباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م، بدون ذكر رقم الطبعة.

- ٥٢- معارج القبول، لحافظ الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٣- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٤- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر، أحمد الزيات، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٥٥- منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٥٦- الموافقات للشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة - بيروت - بدون ذكر رقم الطبعة ولا تاريخها.
- ٥٧- الواقف في علم الكلام للإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٨- نزهة النظر، لابن حجر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، لصاحبها محمد النمكاني،
- ٥٩- الوحي المحمدي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م.